مقبول للنشر في مجلة التراث العربي بدمشق

الدرس الصرفي العربي

(طبيعته وإشكالاته)

د. محمد سعيد صالح ربيع الغامدي

أستاذ مشارك بقسم اللغة العربية

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة الملك عبد العزيز بجدة

(ملخص)

(الدرس الصرفي العربي: طبيعته وإشكالاته)

تعنى هذه الدراسة أساسًا بمحاولة عرض صورة علم الصرف العربي العامة، والوقوف على أهم إشكالاته. وفي سبيل تحقيق هذه الغاية تقوم الورقة بتتبُّع جذور علم الصرف الأولى ومراحل تطوره، ومن ثم تحاول رسم ملامح النظرية التي استند إليها النموذج الصرفي كما ظهر في مصنفات الصرف المبكرة، وما حصل له بعد ذلك من تحولات ظهرت تجلياتها في المصنفات المتأخرة. وتقف الورقة بصورة تفصيلية على فروق واضحة بين صورتين متمايزتين اتخذهما العلم عند المتقدمين والمتأخرين، وتظهر مدى التباس الصورتين وعدم اتضاح الفرق بينهما في البحوث والدراسات المعاصرة.

0. مقدمة:

إذا كان علم الصرف من أدقِّ العلوم وأغمضها وأعسرها، كما هو مشهورٌ وشَهِدَ به أكثرُ المتقدمين والمتأخرين، فإنَّ صورة هذا العلم كما كانت عليه، وطبيعته كما قامت في أذهان دارسيه الأوائل، وكذلك نظريته التي أُقيم عليها تحليلُ البنية، قد كانت في أذهان الباحثين المعاصرين فيما أعتقد أشد غموضًا ودقة. إذ لم أجد ـــ فيما اطلعت عليه ـــ مَنْ أبانَ بوضوحٍ طبيعةَ الدرس الصرفي العربي، أو حاول إبراز أهم إشكالاته الجوهرية. ومع أن هناك كِتابين حاولا تلمُّسَ ملامح النظرية الصرفية، ويعدّان أهم الدراسات السابقة في مجال هذه الدراسة، هما كتابا محمد عبد الدايم "نظرية الصرف العربي: دراسة في المفهوم والمنهج"، و"النظرية اللغوية في التراث العربي"، فإنهما مع ذلك لا يلامسان السؤال الرئيس الذي قامت على الإجابة عنه هذه الدراسة، وإن كانا قد تقاطعا معه في جوانب معينة كما سيتضح في سياق العرض.

ونظرًا لإهمال الدراسات الحديثة هذا الجانب ـــ على أهميته ـــ تصدَّت هذه الدراسة لبحثه، وذلك ببيان الصورة العامة التي كان عليها النموذج الصرفي العربي، وما عرض له بالتدريج من تحولات، وما واجه التحليل بمقتضاه من إشكالات. ومما لا شك فيه أن وضوح الفكرة الرئيسة التي انبنى عليها النموذج الصرفي، وحددت الإطار الذي حكمه، وكذلك الوعي بالمراحل والتطورات المختلفة التي مر بها، مطلب علمي ملح ومهم في ذاته، فضلا عن أنه الطريق إلى تطوير العلم وتيسير تعليمه.

عُنيت هذه الدراسة بصورة رئيسة بإظهار أهم الأمور التي رسمت ملامح الدرس الصرفي العربي وشكَّلت أساليب تحليل البنية فيه. فبدأت تمهيدًا لذلك برسم صورة إجمالية موجزة لمسيرة استقلال علم الصرف عن علوم اللسان العربي بعامة، وعن الدرس النحوي الذي كان الصرف جزءًا منه

بخاصة، ومن ثم تهيّأ للتشكُّل ولأن يصبح حقلا معرفيًّا خاصًّا له نموذجه المستقل. ثم اتجهت الدراسة إلى إيضاح أهم مفاهيم الحقل الصرفي في محورين، أحدهما: أوجه العلاقة بين الصرف والتصريف والاشتقاق، والآخر: مفهوم الحرف والحركة (أي: التصور الفونيمي) عند علماء العربية؛ إذ الحرف والحركة هما المكوِّن الرئيس لبنية الكلمات. أما النظرية الصرفية فقد خصَصْناها في هذه الدراسة بمساحة نرجو أن تكون قد أوفت بإبراز معالمها، وبإيضاح ما حفل به الحقل الصرفي من تحولات، وما واجه التحليل فيه من إشكالات. وقد عرضنا بعد ذلك التبويب الصرفي وما انطوى عليه خلال الحقب المتعاقبة. ثم ختمنا الورقة بحديث عن الصورة القائمة في أذهان الدارسين المعاصرين عن الدرس الصرفي العربي، وهي الصورة التي نرجو أن تكون هذه الدراسة قد لفتت الأنظار إلى ما أحاط بها من غموض والتباس.

1. من علوم اللسان إلى النحو والصرف:

كانت الفلسفة قديمًا تتضمن في داخلها جميعَ العلوم، ولذا سميت كما هو مشهور بـــ "أم العلوم". وبقيت كذلك إلى أن بدت ملامح كل علم تتضح، فيستقل شيئًا فشيئًا بنفسه. والعلم الواحد يبدأ واسعًا كبير الامتداد، ثم تتضح فيما بعد ملامحُ علومٍ فرعيةٍ عنه لا تلبث أن تتبلور فتصير علومًا مستقلة بنفسها. هذه هي إحدى البدهيات في نشأة العلوم والحقول المعرفية المختلفة كافة وتطورها واكتمالها، ولا يمكن تصور ولادة علم ما مكتملا أو مستقل الملامح[١].

حين يحصل علمٌ ما من العلوم على كامل استقلاله، وتستقر حدوده الفاصلة له عن العلوم المجاورة، تتعين صورته بوصفه حقلا معرفيًّا معينًا لا يتداخل مع الحقول الأخرى، وتتحدد له عندئذٍ ملامحُ ما يسميه بعض باحثي فلسفة العلوم ونظرية المعرفة بـــ "النموذج الإرشادي paradigm"[٢]. ينشأ النموذج الإرشادي في كل حقل معرفي عادةً أولَ الأمر من ملحوظات متفرقة تجتمع شيئًا فشيئًا، ثم تتعاقب بعد ذلك أجيال من المشتغلين في الحقل المعرفي نفسه على صقله وتهذيبه وسد الثغرات فيه؛ ليواجه ما يراد له في ذلك الحقل أن يواجهه، وليكون في نهاية المطاف أداة تحليل تعمل بكفاءة في داخل الحقل[٣]. ولا يعيب النماذج الإرشادية أن يوجه إليها النقد، أو أن تُكشف فيها بعض الثغرات

---

[١] تصوِّر حكايات نشأة النحو أن النحو قد اكتمل تصوره في أذهان الناس، كأبي الأسود الدؤلي أو علي بن أبي طالب رضي الله عنه أو يزيد بن أبيه، واتضحت مباحثه وطرقه وغاياته ومصطلحاته قبل أن يولد، وهذا مناف لمنطق الأشياء. انظر الغامدي، محمد ربيع: حكايات نشأة النحو (منشور في مجلة علوم اللغة، مج 9، ع 2، 2006م) ص 109 ــ 133.

[٢] كون، توماس: بنية الثورات العلمية ص 40 وما بعدها، وكذلك مقدمة المترجم ص 11. وانظر في فكرة النموذج الإرشادي "البارادايم" الكُونية أيضًا: دوبوا، ميشال: مدخل إلى علم اجتماع العلوم (الفصلين الثاني والرابع).

[٣] انظر كون، توماس: بنية الثورات العلمية ص 54.

والفجوات، كما قد يُظَنُّ؛ لأنه لا يوجد نموذج إرشادي بلا ثغرات أو فجوات، والمعوَّل عليه إنما هو قدرة النموذج على مواجهة مشكلات الحقل المعرفي الرئيسة الجوهرية لا غير. ولا يتعارض تكوُّن النموذج الإرشادي المستقل الخاص بحقل معرفي مخصوص مع النموذج الآخر الأعم الذي قد يلقي أحيانًا بظلاله على كافة الحقول المعرفية السائدة في عصر من العصور، ولا سيما المتجاورة منها أو التي تنتمي إلى أصل واحد، هو أشبه بالأفق المعرفي، أو "الإبستيم epysteme" حسب تسمية منظِّر تأريخ الأفكار ونظرية المعرفة ميشال فوكو، بحيث تسود بعض التصورات الذهنية المخصوصة فتصبغ بصبغتها مناهج التحليل والدرس في غير حقلٍ من الحقول المعرفية المختلفة [٤]. وحينئذ لا يمكن فصل كثير من التصورات عن بعضها، إلى أن يحصل في عصر أو عصور تالية ما يسمى بـــ "القطيعة المعرفية"، حين يحل أفق معرفي "إبستيم" جديد محل القديم السائد [٥].

لم يكن غريبًا إذن في ضوء ما تقدم أنْ تكون أولى الملاحظات العلمية في الظاهرة اللغوية عند العرب قد جاءت شاملة جميع علوم العربية (علوم اللسان العربي) تركيبًا، وبنيةً، ولغةً (أي: مفردات) ودلالةً، وبلاغةً، وموازنةً بين نماذج فصيحة من القول شعرًا ونثرًا، وروايةً للغريب، وتفسيرًا لآيات القرآن الكريم... إلخ، دون حدود فاصلة تميز تمييزًا واضحًا كلَّ حقل لغوي عن غيره. ثم انفرد عن هذه الملاحظات المختلطة علومٌ واضحةُ الاستقلال باختصاصها ببعض هذا الذي تقدم دون بعضه الآخر. ومن بين أهم العلوم التي انفصلت فحازت استقلالا عنها "علم النحو" [٦].

حين استقل علم النحو كان يعني أولَ الأمر النحوَ والصرفَ معًا. إذ نشأ النحو العربي وظهرت مصنفاته الأولى متضمنةً المباحث الصرفية في داخلها، ثم انفصل العلمان فيما بعد فاستقل الصرف بأبوابه المعروفة في وقت لاحق، كما هو معلوم. وهذا من طبيعة الأشياء كما تقدم ذكره في وجوب أنْ تضم التأملات الأولى في الظاهرة اللغوية بالضرورة ملحوظاتٍ صوتيةً وصرفيةً وتركيبيةً ممتزجةً غيرَ

---

[٤] أقام ميشيل فوكو كتابه (الكلمات والأشياء) على تلمس الإبستيمات السائدة للثقافة الغربية في مراحل وعصور متعاقبة. وتوصل إلى تسمية ثلاثة عناصر صبغ كل واحد منها الحقول المعرفية الإنسانية والاجتماعية في عصر ما بطابعه. انظر: فوكو، ميشيل: الكلمات والأشياء. وقياسًا على هذا المنهج توصل الجابري في كتابه (العقل العربي) إلى تسمية ثلاثة عناصر ساد كل واحد منها في حقول العلوم العربية خلال عصورها المتعاقبة هي (البيان والبرهان والعرفان). انظر الجابري، محمد عابد: نقد العقل العربي.

[٥] ينظر صالح، هاشم: مدخل إلى التنوير الأوربي ص142 ، وكذلك مقالته: "حول مفهوم القطيعة الإبستمولوجية" المنشورة في مجلة نزوى ع 5، يناير 1996م.

[٦] يمكن أن نذكر هنا ولادة علوم كثيرة، ثم استقلالها وتفرعها واستقلال الفروع واحدًا واحدًا منها، كالتفسير وعلوم القرآن الأخرى، والفقه وأصوله، وعلم الكلام، والمنطق... إلخ. لقد أسهمت حركة التدوين الكبرى في هذه الولادات المتعددة ابتداءً ثم النضج والاستقلال فيما بعد، كما أسهمت في وضع بعض العلوم في إطار معين كما سيتضح لاحقًا. غير أن حركة التدوين نفسها مع ذلك أسهمت في نقل صور الولادة الأولى مشوهة، كنقل نشأة النحو، وكذلك الصرف والعروض والكتابة ونحو ذلك ببعض المرويات والحكايات.

منفصلة، وأنْ يتأخر انفصالُ هذه التأملات في علوم مستقلة واضحة الملامح إلى مرحلة تالية. ويبين أولُ كتاب ظهر في النحو العربي هذا التمازجَ بين مباحث النحو والصرف، وهو كتاب سيبويه. بل لقد ضم كتاب سيبويه أيضًا ــ إلى ذلك ــ ملحوظاتٍ انتمت فيما بعد إلى علم مستقل آخر هو "علم الأصوات"، وملحوظات أخرى انتمت إلى "علم البلاغة"، وهكذا. وقد بقي مفهوم "النحو" شاملا في أذهان علماء العربية ودارسيها النحوَ والصرفَ معًا وبعضَ أجزاء من العلوم الأخرى، حتى بعد استقلال هذه العلوم الفرعية وانفصالها عنه. ولهذا ضمَّ ابنُ جني في تعريف النحو مباحثَ تنتمي إلى علم الصرف الذي كانت ملامحه قد اتضحت في عصره وصنف فيه ابن جني نفسه كتبًا، قال في تعريف النحو: إنه ((انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك؛ ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة))[٧]. وكذلك عرَّفه بعد عصر ابن جني أبو حيان بأنه: ((معرفة الأحكام التي للكلم العربية من جهة إفرادها ومن جهة تركيبها)) [٨]. وكذا قرر الرضي أن ((التصريف جزء من أجزاء النحو بلا خلاف من أهل الصناعة)) [٩]. وما زال مفهوم النحو إلى اليوم مرتبطًا في بعض المقامات بــ "قواعد اللغة العربية" التي تشمل النحو والصرف معًا.

أوحى تبويب سيبويه بإمكان عزل بعض الأبواب الخاصة ببحث البنية. فأخذ المازني من كتاب سيبويه هذه الأبواب وعرضها وحدها في كتابه (التصريف) وهو أول الكتب التي أفردت لأبواب الصرف مؤلفًا خاصًّا بها[١٠]. وقد تفاوت الدارسون تفاوتًا بيِّنًا في تقدير كتاب المازني. إذ نجد من جهةٍ أن الكتاب قد حظي بتقدير القدماء، فشُرِحَ شروحًا متعددة، من أبرزها منصف ابن جني الشهير، وكذا نوَّه بعضُ المعاصرين بقيمته العلمية [١١]، كما عرض بعضُهم أثرَه في طبيعة الدرس عند الخالفين[١٢]. ونجد من جهةٍ أخرى بعضَ الدارسين المعاصرين يقلل من قيمة الكتاب العلمية، ويقرر أنه

---

[٧] ابن جني: الخصائص 1 / 34.

[٨] أبو حيان: البحر المحيط 1 / 5.

[٩] الإستراباذي، الرضي: شرح الشافية 1 / 6.

[١٠] يذهب بعض الباحثين إلى أن علم الصرف لم يستقل بنفسه تحت هذا الاسم (أي: التصريف) في هذه المرحلة التي عُزلت فيها مباحثه على يد المازني، بل بقي جزءاً من النحو، ولم يستقل إلا في وقت متأخر كما سيأتي. انظر ما يأتي في هذه الدراسة فقرة (بين التصريف والصرف والاشتقاق)

[١١] قال إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين في مقدمتهما على المنصف:إنَّ كتاب المازني (من علم التصريف ككتاب سيبويه من علم النحو في أن كلا منهما أصل في علمه، هذا في النحو وذاك في التصريف. وقد مضى على وضع هذا الكتاب للآن نحو أحد عشر قرنًا ونصف قرن، فما أعظم تأثيره في اللغة وفي آلها في هذا الزمن الطويل). المنصف 3 / 316.

[١٢] انظر مثلا: عوض، سامي، وسلوم، صفوان: أثر المازني فيمن جاء بعده. (منشور في مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، مج 27، ع 2، 2005م).

مستلٌّ من كتاب سيبويه لا غير، بل إنه لم يصل إلى حد استيعاب أبواب الصرف ومسائله كما استوعب ذلك سيبويه [١٣]. غير أن للكتاب في حقيقة الأمر أثرًا رئيسًا بالغ الأهمية في سياق تطور العلوم اللغوية، بقطع النظر عما بلغه فيه المازني من قدر الاختلاف عن السابقين والإضافة إلى جهودهم، أو التطابق معهم وعدم إضافة جديد، هو أنه الكتاب الذي أعلن أحقية هذا العلم بالتميز والاستقلال في المنهج وفي نوع القضايا، وفتح البابَ للتأليف فيه منفردًا عن قرينه (النحو)، ومن ثم أدى ذلك إلى تطوُّرِ الدرس الصرفي العربي من جهتي المنهج وحدود القضايا التي تدخل فيه أو تخرج منه، والوصولِ في نهاية المطاف إلى نظرية صرفية مستقلة ومختلفة إلى حد ما عن النظرية النحوية.
وقيمة الكتاب بالمعنى المتحدث عنه هنا هي القيمة الرمزية التي جعلت النموذج الإرشادي التراثي المتبع في الحقل الصرفي يبدأ نشأته الأولى مع كتاب المازني، ثم يتطور جيلا بعد جيل، حتى اكتمل من حيث المصطلح والمنهج والأبواب وأدوات التحليل، وَفْقَ نظرية خاصة لا يشاركه فيها نموذج إرشادي آخر.

على أن النموذج الإرشادي الصرفي قد مرَّ بمراحل مختلفة قبل أن يستقر على صورة معينة، إذ اختلفت الصورة التي وصل إليها بعد أن تعاقبت أجيال على تطويره وسد الثغرات فيه عن صورته التي بدأ عليها في أول مراحل استقلاله عن قرينه (النحو) وفق منظور يميزه بالكامل عنه. وهذا ليس أمرًا خاصًّا بالصرف دون النحو؛ لأن النموذج النحوي ــ كما تنبهت إلى ذلك بعض الدراسات المعاصرة ــ قد كان في أول أمره تحليلا للتراكيب العربية وتفسير نظامها الذهني، ثم تحول عند المتأخرين إلى صورة هي أقرب إلى تعليم الناس قواعد التركيب وقوانينه[١٤]. ولعل هذه الصورة التي انتهى إليها النحو هي التي حالت في كثير من المقامات دون فهم النموذج النحوي وأعاقت القدرة على تعيين الأسس النظرية التي انبنى عليها ابتداءً علم النحو [١٥]. ويبدو أن هذا الأمر قد غاب عن أذهان كثير من الدارسين المحدثين، فلم يفرقوا بين ما بدأت به النماذج الإرشادية وما انتهت إليه. وسنرى على مدى الفقرات القادمة كيف ابتدأ علم الصرف على أيدي الأوائل وفق نظرية معينة اقتضت أن يعنى بقضايا محددة بمنهج محدد، وكيف أخذت مباحثه فيما بعد تتسع، فيصل العلم برمته على أيدي المتأخرين إلى صورة معينة، ربما أسهمت في غموض الركيزة الأساسية التي قام عليها العلم في أول أمره.

[١٣] عضيمة، محمد عبد الخالق: المغني في تصريف الأفعال ص12.

[١٤] انظر المزيني، حمزة قبلان: مكانة اللغة العربية في الدراسات المعاصرة (منشور في مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، ع53، السنة 21، 1417 ــ 1418هـ) ص 11 ــ 63.

[١٥] انظر أويتز، جوناثان: النظرية النحوية العربية المبكرة ص13 ــ 17. عن المزيني، حمزة قبلان: مكانة اللغة العربية ص28. وانظر أيضًا الغامدي، محمد ربيع: "نحو سيبويه ونحو المتأخرين" (منشور في كتاب المؤتمر الدولي السادس لقسم النحو والصرف) 1 / 432 ــ 448.

2. بين التصريف والصرف والاشتقاق:

العربية كما هو معلوم لغةٌ اشتقاقية تبقى فيها صوامت الكلمة مهما زيد عليها من صوائت دالَّةً على معنى عام واحد. جذبت هذه الظاهرة أنظار المشتغلين بعلوم اللسان، وجعلتهم يطيلون النظر في صيغ متعددة لها معان تنتمي مع تعددها جميعًا إلى جذر واحد. فنشأ النـــزوع إلى النظر في المعنى العام الذي تدور حوله الصيغ التي تشترك في جذر واحد، والمعاني الفرعية التي تدل عليها كلُّ صيغة، فاقتضى ذلك بالضرورة أن ينشأ ما يمكن تسميته "علم الاشتقاق". لكنَّ معرفة الصلة بين الصيغ المختلفة، وكيفية رد الواحدة منها إلى الأخرى على وجه التعيين، اقتضى أن ينشأ ما يمكن تسميته "علم التصريف". ولعل المتبادر من ذلك أن علمي الاشتقاق والتصريف بهذا التحديد متمايزان، ولعل هذا هو ما جعل ابن جني يفرق بينهما حين قال في بيان أهمية علم التصريف: إنه ((لا يوصَل إلى معرفة الاشتقاق إلا به)) [١٦]. غير أن الحدود بين العلمين بقيت في أحيان كثيرة وفي مقامات متعددة متداخلة يصعب الفصل بينها كما سيأتي بعد قليل.

استعمل سيبوبه وغيره مصطلح "التصريف" بمعنى معين هو ما سمي فيما بعد اصطلاحيًّا بـــ "القياس اللغوي"، وقد كان يسمى قديمًا بـــ "مسائل التمرين"، وهو أن تبني كلمة على وزن كلمة أخرى، كقولهم: ابنِ من ضَرَبَ على وزن جُلْجُل، فتقول: ضُرْبُب، وهكذا. قال سيبويه: ((هذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلة والمعتلة، وما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به ولم يجئ في كلامهم إلا نظيره من غير بابه. وهو الذي يسميه النحويون: التصريف والفعل)) [١٧]. وبالمعنى نفسه أورده ابن جني، حيث يقول: ((التصريف إنما هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتى. مثال ذلك أن تأتي إلى ضَرَبَ فتبني منه مثل جعفر، فتقول: ضَرْبَب)) [١٨].

غير أن هذه التسمية لم تتمحض لمعنى البناء من كلمة على وزن أخرى (أي: القياس اللغوي) فقط في كل سياق ترد فيه، بل استعملها العالم الواحد مرةً لهذا المدلول ومرةً لمدلول آخر بعيد عنه. إذ استعمل ابن جني كلمة "التصريف" في موضع آخر من المنصف للدلالة على ((تنقل أحوال الكلمة وتعاور الزيادة إياها)) [١٩]. والتصريف أيضًا عنده فيه معنى العمل وإحداث هذه الأحوال المتنقلة، فأن تصرف الكلمة معناه: أن ((تتصرف فيها بزيادةٍ أو تحريف بضرب من ضروب التغيير، فذلك هو

---

[١٦] ابن جني: المنصف 1 / 2. وانظر أيضًا ابن عصفور: الممتع 1 / 31.

[١٧] سيبويه: الكتاب 2 / 315.

[١٨] ابن جني: المنصف 1 / 3 ــ 4.

[١٩] ابن جني: المنصف 1 / 32.

التصريف لها والتصرُّف فيها، مثال ذلك: ضرب، فهذا مثال الماضي، فإن أردت المضارع قلتَ: يضرب، وإن أردت اسم الفاعل قلت: ضارب، وإن أردتَ اسم المفعول قلت: مضروب..)) [٢٠].

ولا يعني ورود مصطلح "التصريف" بالمعنيين السابقين عند العالم الواحد أنهما ملتبسان، بل غلب كثيرًا على التصريف معناه الحادث، وهو الدلالة على الأحوال المتنقلة للفظ من صيغة إلى صيغة. أما التصريف بمعنى "مسائل التمرين" [٢١]، وهو المعنى الأقدم، فقد بدأ في التضاؤل إلى أن أُهمل فيما بعد بالكامل، ثم أهملت هذه المسائل نفسها حتى اختفت في مصنفات المتأخرين [٢٢]. لكن الالتباس قد حصل في الحدود الفاصلة بين مفهومي "التصريف" بالمعنى الأول و"الاشتقاق" من جهة، ومن جهة أخرى في الحد الفاصل الذي انتقلت به التسمية بالكامل من "علم التصريف" إلى "علم الصرف" كما هو متداول اليوم، ومن ثم أصبح "التصريف" اسمًا لهذا العلم بمعناه العملي، و"الصرف" اسمًا له بمعناه العلمي، كما يقرر ذلك أكثر المتأخرين[٢٣].

أما تسمية هذا العلم بالصرف بعد أن كان يسمى التصريف فيرى بعض الباحثين أن أول كتاب ظهر يحمل هذا العنوان هو كتاب عبد القاهر الجرجاني (المفتاح في الصرف) [٢٤]. غير أن هذا المصطلح قد استعمله بمعنى التصريف ابنُ المؤدب، من علماء القرن الرابع، في مقدمة كتاب دقائق التصريف [٢٥]، ولحظ ذلك أحد الدارسين فنبه على أن ابن المؤدب جمع التسميتين معًا و لم يُشر إلى فرق بينهما [٢٦]. ويرى باحث آخر أن الفرق بين التسمية بـــ "التصريف" والتسمية بـــ "الصرف" هو فرق حاسم بين مرحلتين هما: مرحلة انضواء العلم تحت مظلة النحو ومرحلة الاستقلال عنه، قال: ((أما مصطلح "الصرف" الذي استقر في الاستخدام المدرسي بعد ذلك فهو اصطلاح متأخر نسبيًّا. فالسكاكي استخدم مصطلح الصرف في حديثه عن الأحكام الخاصة ببنية الكلمة، وبهذا المعنى ذكر طاشكبري زاده علم الصرف. ويلاحظ عند هؤلاء المؤلفين المتأخرين أن الصرف عندهم ليس جزءًا من النحو ،

---

[٢٠] ابن جني: التصريف الملوكي. انظر عبارة المتن في شرح الملوكي ص18، 36.

[٢١] لا يخفى أن في تسمية مسائل التمرين بالتصريف حملا لها على المعنى اللغوي لكلمة "التصريف"؛ إذ كان قصدهم من هذه المسائل تصريف الكلمات للتدرب على تطبيق القواعد. وبهذا يغلب المعنى اللغوي لا الاصطلاحي على هذه التسمية.

[٢٢] سيتبين فيما يأتي سبب عناية المتقدمين بمسائل التمرين، وإهمال المتأخرين لها. انظر ما يلي من هذه الدراسة فقرة (التبويب الصرفي).

[٢٣] انظر الأزهري: التصريح 2 / 352.، والحملاوي: شذا العرف ص 23.

[٢٤] القرني، مهدي علي: ترتيب الأبواب الصرفية. هذا وقد ظهر هذا الكتاب محققًا بعنوان (المفتاح في التصريف)، حققه محسن سالم العميري.

[٢٥] هو قوله في المقدمة: (... وعليه أعول في تأليف كتاب في الصرف). ابن المؤدب: دقائق التصريف ص 14.

[٢٦] غنام، مؤمن: منهج الكوفيين في الصرف 1 / 24.

بل هو قسيم النحو. وهكذا استقر مجال علم النحو عندهم باعتبار أنه دراسة الإعراب وبناء الجملة في مقابل الصرف الذي يتناول بنية الكلمة))[٢٧].

ولعل الحكمة على أية حال في الانتقال من "التصريف" إلى "الصرف" تكمن في الميل إلى الانتقال من مدلول التصريف اللغوي الذي يعني العمل وتغيير الأبنية إلى مدلول الصرف الذي يشمل مع التغيير العلم بالقواعد، وذلك ((حين اتسعت دائرة هذا العلم، ودخل فيه بعض المسائل والقواعد التي يبدو فيها التغيير أقل ظهورًا)) [٢٨]. ولقد ألقى المعنى اللغوي الحرفي لكلا "التصريف" وهو إحداث التغيير، و"الصرف" وهو التغيير والعمل المغيَّر، بظلاله على صورة هذا العلم إلى آخر عهده. أو لنقل: إن الكلمتين معًا وصفتا بما فيهما من المعنى الحرفي طبيعةَ العلم، بخلاف قرينه "علم النحو" الذي لا يصف اسمُه طبيعتَه[٢٩]. لكن المعنى اللغوي الحرفي للصرف، وهو الذي استقرت التسميةُ عليه حديثًا، أشملُ للأمرين معًا دون معنى التصريف. ذلك أن التفعيل، كالتكسير مثلا، يتضمن فعل الفاعل فقط، والفَعْل يحتمل فعل الفاعل والشيء المفعول؛ فالكسر يحتمل "عمل" الكاسر ويحتمل "الشيء" الذي أحدثه الكاسر. وقد كان علم الصرف حقًّا معنيًّا بما هو مغير قابل للتغيير، ولهذا لم يدخل فيه ما لا يتغير أو يقبل التغيير كالحروف والأسماء المبنية والأفعال الجامدة.

وأما امتزاج "الاشتقاق" بـــ "التصريف" فيلحظ المتتبعُ لاستعمال المصطلحين عند كثير ممن عرضهما أنَّ الحدودَ بينهما تكاد تكون غامضة ملتبسة. ومَرَدُّ ذلك إلى تقارب المفهومين ودقة الحد الفاصل بينهما؛ إذ التصريف هو الإتيان بالصيغ المختلفة المشتقة من أصل واحد، فهو إذن إحداث الاشتقاق، أو بعبارة الخليل بن أحمد: ((التصريف: اشتقاق بعضٍ من بعض)) [٣٠]. وكذا سموا تصاريف الكلمة، وهي الصيغ المأخوذة من الضرب مثلا كضارب ومضروب وضرب ونحو ذلك، بـــ "المشتقات"، وسموا هذا النوع من الانتقال بـــ "الاشتقاق الأصغر". ثم إن التصريف لا يدخل إلا فيما له صيغ متعددة هي الأصل وفروعه المشتقة معًا، ويمتنع فيما هو جامد لا يعرف له اشتقاق ما. ولهذا تجد في ألفاظ الحد لواحدٍ من المصطلحين ما لو جعلته للآخر لصح، وذلك كقول ابن جني: إن الاشتقاق هو أن ((تجيء إلى الضرب الذي هو المصدر، فتشتق منه الماضي فتقول: ضرب، ثم تشتق

---

[٢٧] حجازي، محمود فهمي: علم اللغة العربية ص 64 ـــ 65. وانظر أيضًا بسندي، خالد: الصرف والتصريف وتداخل المصطلح (منشور في مجلة جامعة الملك سعود، م 20، الآداب 2) ص 379.

[٢٨] القرني، مهدي علي: ترتيب الأبواب الصرفية ص 8.

[٢٩] ومع ذلك قالوا: إن النحو بمعنى القصد، والنحو فيه قصد إلى تقويم اللسان. وحكوا أيضًا في سبب تسمية النحو نحوًا أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال لأبي الأسود بعد أن رسم له حدودًا: انح هذا النحو، فسمي النحو بهذا الاسم، وفي رواية أنه قال له: ما أحسن هذا النحو الذي نحوت، فمن ثم سمي نحوًا. انظر الذهبي: معرفة القراء الكبار 1 / 60.

[٣٠] الفراهيدي، الخليل بن أحمد: العين 7 / 109.

منه المضارع فتقول: يضرب، ثم تقول في اسم الفاعل: ضارب))[٣١]. وكذا قال ابن الزملكاني: ((الاشتقاق هو أن تأتي بألفاظ يجمعها أصل واحد ويكون معناه مشتركًا كما أن حروفه مشتركة، فيزيد على معنى الأصل تغاير اللفظتين بوجهٍ، كضَرْب ويضرب واضْرب وضارب ومضروب وضرّاب ومِضراب ومَضْرِب))[٣٢]. وقال العكبري في حد التصريف: ((هو تغيير حروف الكلمة الأصول بزيادة أو نقصان أو إبدال للمعاني المطلوبة منها. وهذا يتعلق بحد الاشتقاق؛ وقد قال الرماني: الاشتقاق اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه الأصل، وهذا يحصل منه معنى الاشتقاق))[٣٣].

وممن تناول مفهومي الاشتقاق والتصريف نصًّا، محاوِلا بيانَ الفرقِ بينهما لما بينهما من الاتصال والتداخل ابنُ عصفور في الممتع، إذ قال: ((وأما التصريف فتغيير صيغة الكلمة إلى صيغة أخرى، نحو بنائك من ضَرَبَ على نحو جَعْفَر فتقول ضَرْبَب، ومثل قِمَطْر فتقول ضِرَبّ، ومثل دِرْهَم فتقول ضِرْبَب، ونحو تغيير التصغير والتكسير وأشباه ذلك مما تُصَرَّف فيه الكلمة على وجوهٍ كثيرة. وهو شبه الاشتقاق، إلا أن الفرق بينهما أن الاشتقاق مختص بما فعلت العرب من ذلك، والتصريف عام لما فعلته العرب ولما نحدثه نحن بالقياس. فكل اشتقاق تصريف، وليس كل تصريف اشتقاقًا))[٣٤]. ويتضح من نص ابن عصفور أنه يخرج من الاشتقاق "التصريف" بمعناه القديم الذي هو "القياس اللغوي" ويبقي عليه بمعناه الحادث الذي هو انتقال الكلمة من صيغة إلى صيغة مشتركة معها في الاشتقاق. لكنه وقع في نهاية المطاف في المطابقة بين التصريف بهذا المعنى والاشتقاق.

ويبدو إجمالا أن الحد الفاصل بين المفهومين عند الأوائل ــ وإن أوهمت العبارة أحيانًا بخلافه ــ هو أن لفظ الاشتقاق يُعبر به عن أمرين معًا، أحدهما: الأصل الذي اشتق منه والفرع المشتق؛ مشتملين على الحروف الأصول بالترتيب نفسه، والآخر: المعنى المشترك الذي يدل على ذلك[٣٥]. أما التصريف فيعني من جهة: الصيغَ المتعددة المختلفة المتصلة بعضها برابطة اشتقاقية، ومن جهة أخرى: إحداثَ هذه الصيغ. وقد عبَّرَ عن هذه الفكرة التي تعيِّن معنى الاشتقاق وتفصله من التصريف السيوطيُّ بقوله: ((الاشتقاق أن نجد بين اللفظين مشاركة في المعنى والحروف الأصول مع تغيير ما. أما المشاركة في المعنى فلأنهم لا يجعلون "الوجد" و"الموجود" من باب الاشتقاق. وأما المشاركة في الحروف الأصول فلأنهم لا يقولون إن "الكاذب" و"المائن" من أصل واحد. وأما التغيير من وجهٍ فلا

---

[٣١] ابن جني: المنصف 1 / 4.

[٣٢] ابن الزملكاني: التبيان في علم البيان ص169.

[٣٣] العكبري: اللباب 2 / 219.

[٣٤] ابن عصفور: الممتع 1 / 46 ــ 47.

[٣٥] انظر الكفوي: الكليات ص 83.

بد منه وإلا كان هو إياه))[٣٦]. والتغيير إنما هو بلا شك تصريفٌ، وكل واحد مما غُيِّر إنما هو صيغة من صيغ اللفظ الصرفية. ولا يخفى أن المفهومين مع انفصالهما لا بد من تلازمهما؛ لعدم استغناء التصريف عن الاشتقاق؛ إذ لو عُدم المعنى الذي جُعلت لأجله إحدى الكلمتين أصلا والأخرى فرعًا لم يُعرف كونُ إحدى الكلمتين صيغة من صيغ اللفظ أو لا. وبسبب هذه العلاقة بين الصيغ امتنع جماعة من المتكلمين ـــ كما نقل ابن عصفور ـــ من وَصْف الله عز وجل بـــ "الحنان" لأنه من الحنة وهي من صفات البشر، وامتنعوا أيضًا من وصفه سبحانه بالسخي؛ لأن أصله من الأرض السخاوية، وهي الرخوة، وهكذا[٣٧].

يبدو التصاق التصريف بالاشتقاق واضحًا حين يكون المراد بذلك اشتراك عدد من الصيغ في معنى عام واحد، ككتب وكتابة ومكتبة وكتب ومكتب، ونحو ذلك مما الصلة فيه بين الصيغ صلة اشتقاقية، أي: حين تتضح العلاقة من الناحية الدلالية بين الصيغ المختلفة التي تشترك في مادة واحدة. لكن العلاقة الدلالية قد تغمض أو تعدم، فيصبح تعيين الصلة بين بعض الصيغ أمرًا مشكلا. من ذلك التباس تصريف ما يشترك مع غيره في الجذر ويختلف عنه في المعنى بالكلية، أو ما يرِد من مشتركات الجذور مع اختلاف الحركات نحو"العَلَق والعَلْقة والعَلَقة والعُلَّيق والتعليق والعلاقة" و"الوَجد والوجود والموجدة والوُجدان والوِجدان" و"الخَلْق والخُلُق" و"الهُدى والهَدْي والهديَّة"، فتفقد الصلة الاشتقاقية بين المادة (الجذر) والصيغة أو تلتبس. بل لقد تنازع جذر لفظ "الاشتقاق" نفسه (شقق) معان كثيرة متباعدة، فمنه "الانشقاق، والشِّق، والمشقة، والشقاق، والمشاقة... إلخ، كما تداخلت مع الشقوة ونحو ذلك[٣٨]. ومن ذلك أيضًا ما لم يتضح فيه الأصل، أو عُدم فيه الأصل كليةً، كالمرتجل من الأسماء التي لم يستعمل جذرها؛ إذ لا معنى لجذر كوكب وهو الككب. ومما يدخل في هذا الإلباس أيضًا ما يأتي من المشترك اللفظي، فتتضح مناسبة النقل الدلالي في بعض مفرداته وتغمض في بعضها الآخر، كالعين التي تعني: العين المبصرة، وعين الماء، والجاسوس، ورئيس القوم، وحرف العين، وعين الشيء أي: ذاته ... إلخ. ولا بد مع ذلك بالضرورة أن تكون تصرفات لفظ "العين" لبعض هذه الأصول دون بعضها الآخر؛ فـــ "عاين الشيءَ" على سبيل المثال تصلح أن تكون تصريفًا للعين المبصرة دون غيرها، وهكذا. وهذه المشكلات الناشئة من التباس طرق الاشتقاق، وغموض صلة بعض الكلمات بمادتها، أدت إلى ظهور الصعوبات في التحليل الصرفي؛ نظرًا لأن تعيين طرق الاشتقاق وصلة الكلمة

---

[٣٦] السيوطي: الأشباه والنظائر 1 / 140.

[٣٧] انظر ابن عصفور: الممتع 1 / 31.

[٣٨] انظر دراز، طنطاوي: ظاهرة الاشتقاق ص 24 وما بعدها. ويلاحظ أن الكاتب لا يفرق بين جذري (ش ق ق) و(ش ق و).

بجذرها أساسي وجوهري في النموذج الصرفي المراد عرضه هنا. وسيأتي في فقرات قادمة تفصيل ارتكاز علم الصرف بصورة جذرية على "الاشتقاق".

بدأ علم الصرف عند رواده الأوائل مقتصرًا على أبواب معينة، هي أبنية الأسماء والأفعال ومسائل القلب والحذف والإبدال والإدغام، قبل أن تنضم إلى هذه الأبواب أبواب أخرى في أزمان لاحقة، وهو أمر سنفصل دلالاته في فقرة لاحقة. ما يهمنا هنا هو ربط ابن جني بوضوح بين التبويب الصرفي على هذا النحو ومفهوم الصرف كما ينبغي له أن يكون عليه في الأذهان؛ لأنه يرى أن علم التصريف لا ينبغي أن يدخل فيه من أحوال اللفظ إلا هذه الأبواب؛ لأن ما عدا ذلك من أحواله كالتكسير والتصغير والنسب ونحو ذلك: ((أقعد في اللغة من التصريف))[٣٩]. وعليه يقول ابن عصفور: ((والتصريف ينقسم قسمين، أحدهما: جَعْل الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعاني نحو ضرَب وضرَّب وتضرَّب وتضارب واضطرب. فالكلمة التي هي مركبة من ضاد وراء وباء نحو ضرب قد بنيت منها هذه الأبنية المختلفة لمعانٍ مختلفة. ومن هذا النحو اختلاف صيغة الاسم للمعاني التي تعتوره من التصغير والتكسير نحو زُيَيْد وزُيود؛ وهذا النحو من التصريف جرت عادة النحويين أن يذكروه مع ما ليس بتصريف، فلذلك لم نضمنه هذا الكتاب))[٤٠]. ومع أن ابن عصفور التزم بهذا المفهوم للتصريف في كتابه (الممتع) فأدخل فيه أبنية الأسماء والأفعال والإعلال والإدغام، وأخرج منه نحو التكسير والتصغير والنسب، لم يلبث أن ضم ذلك كله إلى الأبواب الأخرى في كتابه الآخر (المقرب). وكذلك لم يقتصر كثيرون غيره من المتأخرين على هذه الأبواب وحدها؛ لسبب معين سنذكره في موضعه[٤١].

أما مفهوما الاشتقاق والتصريف في الدراسات المعاصرة فمع أن كتبًا عديدة خُصصت لبحث الاشتقاق في العربية، وحملت هذه التسمية في عناوينها، قلَّما عُني أصحابها بدراسة المناطق المشتركة بين المفهومين أو محاولة الفصل بينهما. ولهذا يُلحَظ في أحيان كثيرة في هذه الدراسات امتزاجُ المفهومين وتقاطع كل واحد منهما مع الآخر؛ ذلك لأن الاهتمام إنما ينصب غالبًا فيها على مسائل معينة تتعلق بظاهرة الاشتقاق المميزة للعربية، كأنواع الاشتقاق، وكالخلاف في أصل الاشتقاق، ونحو ذلك[٤٢]. أما المنطقة المجاورة لعلم التصريف من هذه الظاهرة فشبه مهملة. ومع ذلك لا نعدم بعض الجهود القليلة في تلمس ما بين الاشتقاق والتصريف من صلات أو محاولة الفصل بينهما اصطلاحيًّا.

---

[٣٩] ابن جني: المنصف 1 / 4.

[٤٠] ابن عصفور: الممتع 1 / 33.

[٤١] انظر ما سيأتي في هذه الدراسة في فقرتي (الواوية واليائية) و(التبويب الصرفي تحولاته وإشكالاته).

[٤٢] انظر مثلا دراز، طنطاوي: ظاهرة الاشتقاق ص 17 وما بعدها، وطرزي، فؤاد: الاشتقاق ص 28 وما بعدها.

ففي حين وُجِد من الباحثين من نظر إلى تلازم المفهومين فدعا إلى وحدة علمي الصرف والاشتقاق كما سيأتي[٤٣]، فَصَلَ محمد عبد الدايم بين هذين المفهومين فذكر أن الاشتقاق يعني خروج الكلمة بتغيير صيغتها من قسم من الأقسام إلى آخر، والتصريف تبقى به الكلمة مع التغيير في ضمن قسمها؛ إذ جعل تغير الكلمة صرفيًّا على ثلاثة أنواع: اشتقاقي، وتصريفي وفونولوجي. الأول يعني خروج الكلمة من قسم إلى قسم، ويعني الثاني تغير حالة الكلمة الصرفية دون خروجها من قسمها الذي تنتمي إليه، ويعني الثالث التغيرات الصوتية في الكلمة فقط كالإعلال والإدغام [٤٤]. وهذا التمييز الذي توصل إليه الباحث تمييز جيد لو أنه استقر عليه الاصطلاح وانماز به المفهومان في أذهان عامة المشتغلين في الحقل الصرفي من المعاصرين، لكن المستقر هو نفسه ما سبقت الإشارة إليه عند الأوائل. يتضح ذلك إما من خلال تعريف المفهوم كما ينص عليه بعضهم في صورة تعريف للمفهوم [٤٥]، وإما من خلال الاشتغال والتحليل الصرفي على وَفق ما استقر في الذهن من غير أن يُنَصَّ عليه حرفيًّا. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن المفاهيم على وجه العموم إنما تُعرف صورتها الحقيقية كما تبلورت في الأذهان من خلال توظيفها والاشتغال على هديها، وليس فقط من خلال تعريفها والنص عليها في عبارة واضحة في كل حين كما قد يُظن[٤٦].

وسنبين فيما يأتي أن العلاقة بين الاشتقاق والتصريف التي تراوح بين الوضوح حينًا والالتباس حينًا آخر كانت محور النظرية الصرفية وحجر الأساس فيها، بها ابتدأ العلم عند رواده الأوائل ثم انتهى بالتدريج إلى صورته التي نراه عليها عند المتأخرين والمعاصرين. وربما كان عدم وضوح هذا التدريج الذي حصل في الحقل الصرفي هو الذي أدى إلى التباس صورة النظرية الصرفية التراثية في الدراسات المعاصرة. وقبل بيان هذه الصلة التي تفسر النظرية وتبين ملامحها يحسن الوقوف بإيجاز على بعض ملامح التصور القائم في أذهان علماء العربية لمكونات الكلمة من الحروف وحركاتها (التصور الفونيمي) وعلاقة ذلك بعلم الصرف.

3. الحرف والحركة وعلم الصرف:

[٤٣] انظر ما سيأتي في فقرة (النظرية الصرفية).

[٤٤] عبد الدايم، محمد عبد العزيز: نظرية الصرف العربي ص 22 ــ 23.

[٤٥] انظر تعيين مفهوم الاشتقاق بهذه الصورة في: طرزي، فؤاد: الاشتقاق ص 28،

[٤٦] من الخطأ الذي يقع فيه الدارسون دائمًا إذا أرادوا تتبع مفهوم معين، ومعرفة مراحل تطوره مثلا، البحث فقط عن ظهور هذا المفهوم باسمه كما استقرت عليه تسميته، ويغفلون عن تجليات المفهوم، وتوظيفه، وظهور التأثر به، ونحو ذلك، حتى لو لم يحمل التسمية نفسها أو لم ينص عليه. فعلى سبيل المثال لا الحصر يلاحظ أن الذين كتبوا عن مفهوم "القياس" في الدرس النحوي يغلب على ما يكتبون تتبع استعمال كلمة (القياس) نفسها، وليس البحث في اشتغال مبدأ القياس وتجلياته وظهور آثار الاعتماد عليه، ونحو ذلك.

لعل كونَ العربية لغةً اشتقاقيةً تشتقُّ من الجذر الواحد صيغًا متعددة تدور في معانيها الجزئية حول المعنى العام الذي يدل عليه الجذر، كما سبق القول، هو الذي أملى في المقام الأول نظامًا خاصًّا في كتابتها تُثْبَتُ فيه الصوامت خطًّا وتُهْمَلُ الصوائت، ولا سيما القصيرة (كانت الطويلة أيضًا تهمل كليًّا في الكتابة القديمة كالقصيرة، وبقي لذلك آثار حتى اليوم). وأملى ذلك أيضًا نظامًا خاصًّا في تحليل الكلمة صوتيًّا يعتد في المقام الأول بالصامت على حساب الصائت. ولذلك نشأ تصور خاص لصورة الكلمة على أنها حروف وحركاتها، ومن ثم تبلور فيما بعد التصور "الفونيمي" الخاص الذي بناءً عليه تُصَنَّفُ الكلمات إلى ثلاثية ورباعية وخماسية.

أكد بعضُ الباحثين المعاصرين أن كثيرًا من التصورات اللغوية الأولى التي حددت فيما بعد مسار الدراسة النحوية والصرفية والصوتية أمدًا طويلا بُنيت على تصورات أملتها طريقة الكتابة في العربية، ومن أهم ذلك تصورات علماء العربية لطبيعة الحرف وطبيعة الحركة؛ إذ بدا للنحاة أن الكلمة تتألف ابتداءً من حروفها الأصلية، ثم ما يزاد عليها وما ينقص منها من حروف معينة وما يحصل لبعضها من قلب. أما الحركات فثوانٍ تابعةٌ للحروف. ولعل هذا التصور هو الذي دفعهم إلى الخلاف في محل الحركات من الحروف، أمعها أم قبلها أم بعدها؟ [٤٧]. ولذلك يؤكد فوزي الشايب مثلا أن كثيرًا من صور التحليل الصوتي عند القدماء، كالحكم على الحرف بالقوة وعلى الحركة بالضعف، وكالحكم على الحرف بأنه المحل وعلى الحركة بأنها عرض فيه، ونحو ذلك، إنما هو وهم أدت إليه الكتابة التي تعتد بالصامت وتهمل الصائت، وأثبت التحليل الفيزيائي عكسه [٤٨]. وقرر نحوًا من ذلك في المسألة باحثون آخرون من المعاصرين[٤٩].

ومع أن فكرة تأثير طريقة الكتابة وتصوير الحروف على المسلك الذي اتخذه التصور العام لطبيعة الفونيمات فكرةٌ مقبولة لا يسوغ رفضها، يحتمل الأمر في الوقت نفسه أيضًا العكس، وهو أن تكون تصورات الحرف والحركة صوتيًّا هي التي أدت إلى اتباع طريقة معينة في الكتابة ورسم الكلمات كما تجلت في التحليل الصوتي. يقول فوزي الشايب نفسه بعد أن أكد أن الكتابة هي الموهمة بغير طبيعة الصوت: إن الصوامت ((هي العنصر الذي لا يستغنى عنه بحال من الناحية الدلالية، وعليه فإن صفة الثبات في الصوامت وصفة التقّلب والتغير في الحركات هي التي أملت طبيعة الكتابة العربية خاصة

---

[٤٧] وهذا هو عنوان أحد أبواب الخصائص، ويتضمن تفصيل مناقشة المسألة والمذاهب فيها. انظر ابن جني: الخصائص 2 / 323 ــ 329.

[٤٨] انظر الشايب، فوزي: أثر اللغة المكتوبة في تقرير الأحكام اللغوية (منشور في مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والإنسانية، مج 2، ع 3، 1426 / 2005م). ص

[٤٩] انظر مثلا عبد التواب، رمضان: فصول في فقه العربية ص 397. وجان كانتينو: دروس في علم أصوات العربية ص 148. والبكوش، الطيب: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ص 22، 35 ــ 36.

والسامية عامة، التي جاءت ممثلة للعنصر الأكثر ثباتًا وهو الصوامت، مهملة العنصر الأكثر تقلبًا وتغيرًا وهو الحركات)) [٥٠]. وعلى أية حال سادت هذه التصورات التي تقضي بأولية الصامت وثانوية الصائت، أيًّا كان مصدرها.

هذه التصورات التي اتضحت في التحليل الكتابي والتحليل الصوتي ظهرت تجلياتها أيضًا في الصورة النهائية التي وصلت إليها إجمالا علوم العربية ومن بينها علم البنية (الصرف). ومن بين أهم تلك التجليات التي يمكن إيرادها هنا أن النحو حين عني بالحركة من حيث هي علامة إعرابية تتصل بالآخر، عني الصرف كذلك بها وفق التصور نفسه لكن من حيث هي حركة داخلية تتصل بغير الآخر، فأخذ في حيزه ما تركه النحو. وتبلور ذلك في حد الصرف عند المتأخرين بأنه "العلم الذي يبحث في أحوال الكلمة التي ليست بإعراب ولا بناء". وهذا التعريف المتأخر لعلم الصرف ـــ وإن كان يوهم بغير طبيعة النظرية كما سيتضح لاحقًا ـــ يعد امتدادًا لمفهوم الحركة ومحلها من الحرف كما هو عند المتقدمين، ويعد أيضًا تمثيلا يوضح "الحرف والحركة" من حيث هما مكون رئيس من مكونات التحليل الصرفي، أدخل فيه أشياء وأخرج منه أشياء أخرى.

ومما يدل على سير التحليل الصرفي على مقتضى التصورات القارَّةِ عن الحرف والحركة ورودُ نماذج تجوهل فيها وصف تغييرات الحركة بسبب عدها ثانويةً مقارنة بالحرف، ومن ثم سقط من التحليل الصرفي في العربية مباحث اعتنى بها الدرس الغربي الحديث وأولاها عناية كبيرة؛ وذلك بسبب استناده إلى تصورات فونيمية أخرى مختلفة، فما أُسقط في الصرف العربي من مباحث لم يشعر علماء العربية بأنه قد أسقط أصلا، إما لعدم وضوحه بحسب تصوراتهم وإما لعدم أهميته والحاجة إليه. وكذا وردت نماذج وصف فيها القدماء بعض الحروف والحركات أو كتبوها بطريقة قرر المحدثون تنافيها مع طبيعتها الصوتية.

من شواهد الموقف الأول أن أوائل الصرفيين لم يعتنوا كثيرًا في مباحثهم بما يحصل من تغيير لأواخر الكلمات عند اتصالها باللواحق، كتاء التأنيث وعلامة التثنية والجمع وياء النسب مثلا، إلا حين يطال التغيير حروف الكلمة، أما حركة الحرف الأخير فمسكوت عما يحصل لها إذا اقتصر التغيير عليها و لم يطل الحروف. ولهذا نصوا مثلا على تثنية المقصور والممدود والمنقوص وجمعها جمع تصحيح، دون الصحيح. ذلك لأن هذه الأنواع تنتهي بالألف أو الياء أو الهمزة وتحتاج إلى التغيير بالقلب أو بالحذف أو بالإبدال، والصحيح لا يحتاج إلا إلى تغيير الحركة التالية للحرف الأخير الصحيح، وتغييرها يحصل بصورة مطردة واضحة، فلا يلزم أن يُنَصَّ عليها. على أن هذه المسألة ليس مسكوتًا

---

[٥٠] الشايب، فوزي: أثر اللغة المكتوبة في تقرير الأحكام اللغوية ص107.

عنها كليةً بل تذكر عندهم في مواضع متفرقة. وسيأتي الحديث عن هذا بتفصيل أكثر عند الكلام في النظرية الصرفية وفي التبويب الصرفي بعد.

ومن شواهد الموقف الثاني أنهم قرروا أن الألف مدة ساكنة يسبقها حرف محرك بالفتحة، وكذلك يرسمون على الحرف المتقدم عليها فتحة في نحو خَالد، ودعَا... إلخ، وكذا الياء والواو إذا جاءتا مدتين في نحو بِيع وكتابِي وشُوهد ويغزُو... إلخ. وكذلك يقررون مثلا أن الواو قلبت ألفًا في نحو قال إذ أصلها قَوَلَ، وكذلك الياء في نحو باع إذ أصلها بَيَعَ؛ تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفًا. ويقررون أن الألف قلبت ياء في نحو مصابيح ومصيبيح لسبقها بالكسرة، ونحو ذلك. ويعترض المحدثون على هذا النوع من التحليل ويعدونه مبنيًّا على تصورات خاطئة عن الحرف والحركة. أما الألف فهي فتحة طويلة في كل أحوالها فهي حركة، ولا تكون إلا كذلك؛ فمحال أن توصف الحركة بأنها ساكنة، ومحال أيضًا أن تسبق الحركةَ حركةٌ أخرى، ومثل ذلك أيضًا الياء والواو في حالة كونهما مدتين لا حرفي لين [٥١]. أما القلب في نحو "قال" فإن المحدثين يقولون: إذا سلَّمنا بأن أصلها قَوَلَ فلا نسلم بأن الواو قلبت ألفًا؛ لأن ذلك يؤدي إلى أحد أمرين: إما حذف فتحة القاف، وإما الجمع بين الفتحة والألف بعدها وهي أيضًا فتحة طويلة، وكلاهما لا يجوز. ولذا يذهب بعض من يتفق مع التحليل التراثي في عمومه إلى تعديل ضروري هو جعل التغيير هنا بحذف الواو لا بالقلب أو الإبدال[٥٢]. وأما سبق الألف بكسرة، وقلبها ياء بسبب ذلك فلا يجوز؛ لأن في ذلك جمع بين كسرة وياء، وهما حركتان قصيرة وطويلة لا حركة ثم حرف... إلخ. وكذلك يعترض المحدثون على عدّ القدماء صيغة انفعل وافتعل من المزيد بحرفين، وعد استفعل مزيدة بثلاثة، وهو ما سيأتي ذكره لاحقًا. وهناك مسائل أخرى من هذا القبيل لا نود الإطالة بذكرها اتخذها بعض المحدثين مدخلا لإظهار التعارض في التحليل الصرفي المبني على تصورات الحرف ومحل الحركة منه.

يقرر كانتينو إجمالا أن طرق الصرفيين في النظر إلى الحرف وإلى محل الحركة منه أدت بهم إلى العناية ببعض التقابلات المعينة وإهمال تقابلات أخرى مهمة لا يجوز أن تهمل. قابلوا بين الحركة والسكون على حساب التقابلات المهمة بين الحرف والحركة، أي: بين الصامت والصائت [٥٣]. وقد يشعر هذا القول بأن تقابلات الحرف والحركة قد أُهملت و لم تعط ما تستحقه في الدرس الصرفي أبدًا وبصورة مطلقة، وهو قول ــ وإن لم يخل من الصحة في بعض جوانب التناول الصرفي ــ غير صحيح

[٥١] انظر عبد المقصود، عبد المقصود محمد: دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية ص252، و العلواني، نسرين عبد الله: البحث الصرفي في الدراسات اللغوية الحديثة ص284 وما بعدها.

[٥٢] انظر القرالة، زيد: الحركات في اللغة العربية ص99، وشاهين، عبد الصبور: المنهج الصوتي للبنية العربية ص83 ــ 85، 192 ــ 195، والشمسان، أبو أوس إبراهيم: الإبدال إلى الهمزة وأحرف العلة ص58 ــ 59.

[٥٣] انظر كانتينو، جان: دروس في علم أصوات العربية ص57.

على إطلاقه؛ لأننا سنرى فيما يلي أن تقابلات الحرف والحركة قد قام عليها شطر كامل من علم الصرف، وهو الخاص بالإعلال والإبدال والإدغام، وبعض أجزاء شطره الآخر وهو الخاص بتصريف الأفعال والأسماء. ما يهمنا تأكيده هنا هو أن مجمل التصورات القارة عن الفونيمات التي تتكون منها الكلمات لا بد بداهةً أن يكون له تأثير واضح في التحليل الصرفي الذي لا يعتني أصلا إلا بالبنية ومكوناتها. لكن كلا الحرف والحركة (الصامت والصائت) مع ذلك ليسا بأكثر من مادة، تحتاج البنية بعدئذ إلى نظرية منظمة توجه مسار التحليل إلى وجهة معينة، سيأتي بيان ملامحها عما قليل.

وبالتدقيق في عموم اعتراضات المحدثين على تصورات القدماء الصوتية، وعلى وصفهم الحروفَ والحركاتِ يتبين أن هذه الاعتراضات في مجملها تتجاهل الأسس التي قام عليها النموذج الصرفي التراثي ابتداءً، وتعتمد أسسًا أخرى مختلفة عن تلك التي استند إليها علم الصرف في تحليل البنية. وسيتضح في الفقرة القادمة أنَّ النظرية الصرفية تتعارض في جوهرها مع أكثر الرؤى الحديثة التي حاول المحدثون إضافتها إلى علم الصرف القائم.

4. النظرية الصرفية:

المقصود بالنظرية الصرفية في سياق ما نحن بصدده هنا هو في عبارة موجزة: السؤال الرئيس الذي جاء علم الصرف ليجيب عنه. أو لنقل: إنها الفكرة التي تصدى النموذج الصرفي لحلها في حقل المفردة، مقابل الأفكار الأخرى في حقل الجملة وحقل النص التي تصدت لها النماذج الأخرى. ومع أنَّ علم الصرف كان في البدء جزءًا من علم النحو، لم يلبث أن أصبح نموذجًا مستقلا يختلف عن النموذج النحوي، وله نظريته الخاصة. ومن الطبيعي بالتأكيد أن تختلف نظريتا العلمين باختلاف طبيعة كل واحد منهما عن الآخر، وباختلاف القضايا التي يعنى بها كل منهما. ومع ذلك جاءت بعض دراسات المعاصرين الصرفية متأثرة بنظيرتها النحوية، ومطابقة لها أحيانًا؛ ((فالكتابة عن المدارس الصرفية لا تخرج عن الكتابة عن المدارس النحوية، وأصول الصرف مقيدة بأصول النحو، أو هي فرع عليها)) [٥٤]. وهكذا يذكرون فيما يشبه العادة عند الحديث عن الدرس الصرفي العربي وتأريخه ومناهجه ومسائله: مدرستي البصرة والكوفة، ومصطلحات أهل البلدين، والخلاف بينهم... إلخ، على وفق ما اعتادوا ذكره في الدرس النحوي [٥٥].

---

[٥٤] عبد الدايم، محمد عبد العزيز: نظرية الصرف العربي ص 17. وانظر أيضًا: النظرية اللغوية في التراث العربي، له أيضًا، ص 51 ـــ 52.

[٥٥] بنى حسن هنداوي على سبيل المثال لا الحصر كتابه "مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع الهجري" على أصول مطابقة لأصول النحو. انظر هنداوي، حسن: مناهج الصرفيين ص 77 فما بعدها.

غير أن بعض الدراسات المحدودة اتجهت إلى النظر في النظرية الصرفية بصورة مستقلة عن نظيرتها النحوية، وحاولت تعيين ملامح هذه النظرية وأركانها الرئيسة. من ذلك ما تناوله محمد عبد العزيز عبد الدايم في كتابين هما: "نظرية الصرف العربي: دراسة في المفهوم والمنهج"، و"النظرية اللغوية في التراث العربي". أما الأول فقد خصصه كاملا لمحاولة تحديد ملامح النظرية الصرفية، وأما الأخير فقد تناول في فصلٍ منه نظريةَ الصرف في ضمن النظرية اللغوية عامة، مع شيء من التعديل عما كانت عليه في الكتاب الأول. ويُعَدُّ الكتابان معًا من المحاولات الرائدة في تناول طبيعة الدرس الصرفي بعيدًا عن التأثر بالنحو وبطبيعة الدرس النحوي، كما يعدان أيضًا بحق جهدًا فريدًا لم أقف على مثله في محاولة بلورة أسس النظرية الصرفية التي بناءً عليها تتضح بالضرورة صورة ما معينة للنموذج التراثي الصرفي. وسأقف إجمالا لا تفصيلا مع الأركان التي رأى عبد الدايم أن علم الصرف العربي التراثي قام عليها، وسأناقش هذه الأركان، آملا أن تتضح من خلال المناقشة رؤية أسس النظرية الصرفية كما تروم هذه الورقة تقديمها.

يرى عبد الدايم أن هناك ثلاثة وسائل اعتمدها علماء الصرف يمكن تسميتها بـــ "نماذج للتحليل الصرفي"، هي: "الجداول التصريفية" و"العلامة" و"الميزان الصرفي". إذ ((يسلك الصرفيون العرب طريق الجداول التصريفية لضبط تغييرات الضمائر ونحوها من المبنيات، ويلجؤون إلى وسيلة العلامة لضبط بعض تغييرات التصريف كالتثنية والجمع السالم، ويعمدون إلى الموازين الصرفية لضبط تغييرات المشتقات وجمع التكسير))[٥٦]. غير أنه يقرر في الوقت نفسه أن منهج الجداول التصريفية قد أُخرجت تطبيقاته من الدرس الصرفي ((على أساس أن ليس لها طريق صرفي تتم من خلاله، وليس لها قانون صرفي عام تخضع له. وقد جعلوا كل تغييرات البنية التي على هذا النحو من غير الدرس الصرفي، إلا أننا نراها من الصرف؛ لأن الدلالات التي تأتي من ورائها دلالات صرفية... ونرى أن عدم ورود طريق وقانون صرفيين لا يستلزم إخراجها من الصرف))[٥٧].

وبناء على إخراجهم المبنيات والضمائر من الرؤية الصرفية يتعين أن نقول إن وسيلة "الجداول" لم تكن من بين الوسائل المعتمدة في المعالجة الصرفية؛ ولذا لم تكن من بين أسس علم الصرف وأركانه الرئيسة، حتى إن قلنا مع عبد الدايم إنه كان ينبغي أن تكون كذلك؛ لأن حديثنا هنا عما كان لا عما ينبغي أن يكون، وكذا إن قلنا إن الضمائر والمبنيات قد عولجت وفق ما يقتضيه نموذج الجداول في مباحث نحوية أو مختلطة بالنحو. وبعدم الاعتماد على منهج الجداول التصريفية يفارق الصرف العربي نظيره الغربي الذي اعتمد عليه على نحوٍ ما.

---

[٥٦] عبد الدايم، محمد عبد العزيز: نظرية الصرف العربي ص 36.

[٥٧] عبد الدايم، محمد عبد العزيز: نظرية الصرف العربي ص 40.

أما منهج "العلامة" الذي يمكن عده من الناحية النظرية صالحًا لضبط اللواحق التي لا تُخرج الكلمات المتصلة بها عن أوزانها الصرفية فلا نرى أنه مما اعتمده الصرفيون أساسًا في التحليل الصرفي بحيث يمكن جعله ركنًا من أركان النظرية. إذ لحظنا في تدرج علم الصرف فيما سبق أن الصرفيين العرب قد اقتصروا أول الأمر على مفهوم التصريف الذي يستبعد من الأبواب كل ما عدا الأبنية وتغييرات الإعلال وشبهها، ثم لم يلبثوا أن أدرجوا أبواب التكسير والتصغير والنسب ونحوها لأسباب معينة لا علاقة للعلامة بها كما سيتضح. أما علامات التثنية وجمع التصحيح فلم يُعنوا بها إلا حين يؤدي دخولها إلى تغيُّر بنية الكلمة لا غير، كما في تثنية المقصور والممدود والمنقوص وجمعها جمع تصحيح. وكذا لم يعنوا في جانب اتصال الأفعال بالضمائر وبنون التوكيد مثلا إلا من جهة ما يلحق بالفعل من تغيير عند اتصاله بها، لا من جهة كونها علامات ولواصق. وبعدم اعتماد منهج العلامة أيضًا يفارق الصرف العربي نظيره الغربي الذي اعتمد العلامة بوصفها وحدة صرفية "مورفيم" لضبط تغيرات الكلمة، وذلك بصورة شبه كلية، إلى جانب منهج الجداول المتحدث عنه آنفًا.

وأما ثالثُ المناهج، وهو الميزانُ الصرفي، فهو فيما نرى الركن الرئيس الأوحد الذي ارتكزت عليه نظرية الصرف العربي وبناء عليه اتخذ النموذج الصرفي صورته التي بدأ بها عند الأوائل. ونعتقد أن كثيرًا مما عرضه عبد الدايم في منهج الموازين الصرفية إنما يعضد القول بأنه الركن الرئيس الجوهري في النظرية، وإن تحدث الباحث عنه بوصفه معضودًا بمنهجي الجداول التصريفية والعلامة لا أنه الوحيد. وقد لحظ بعض الغربيين تفرد الصرف العربي في منهجه التحليلي وتميزه عن غيره حين اتخذ الميزان الصرفي أساسًا تنطلق منه كل المباحث الصرفية وإليه تؤول [٥٨]. ولاعتماد علم الصرف العربي في تحليل البنية على منهج الميزان الصرفي دون غيره أسبابٌ موضوعية تنبع من طبيعة اللغة العربية الاشتقاقية، وكذلك من طبيعة التصور الفونيمي الذي قام في أذهان اللغويين العرب للكلمات ومكوناتها من الحروف والحركات، وقد ذكرنا أن تجليات هذا التصور ظهرت في علوم العربية كافة (الكتابة والمعجم والنحو والصرف) مما لا يمكن فصل بعضه عن بعضه الآخر فصلا تامًّا.

لا سبيل إذن إلى الفصل بين التصورات اللغوية كافة، ولا سيما إذا نظرنا إلى توالد علوم اللغة بعضها عن بعض كما سلف. ونعلم أن صناعة المعجم التي سبقت علم الصرف قامت على الجذور، وهي صوامت الكلمات التي تبقى في جميع تصاريفها، وكذلك اعتنت صناعة الكتابة بصورة رئيسة برسم الصوامت، مثلما قام في الصناعة النحوية تقسيم الكلم وتركب العبارات والجمل ما لا يتعارض

---

[٥٨] انظر النص المنقول عن "روبينــز" والذي يصف فيه الميزان الصرفي بأنه مفهوم صرفي ذو مستوى تجريدي أعلى بكثير من النموذج الصرفي التقليدي المتبع في تحليل اللغات الأوربية، في عبد الدايم، محمد عبد العزيز: نظرية الصرف العربي ص47.

مع هذه الرؤية، وهكذا. ولقد أدى هذا الأفق المعرفي إلى النظر في بنية الكلمة على النحو نفسه، فنشأ الاعتقاد بثلاثية الأصول والزيادة عليها أو الحذف منها. ولا سبيل ــ بالضرورة ــ إلى ضبط تغيرات كل كلمة ومعرفة اشتقاقاتها المختلفة، وبيان ما زيد على أصولها، أو نقص منها، وما اتصل بالجذر الأصلي من حيث المعنى أو فارقه، ونحو ذلك، إلا بالميزان الصرفي. وقد نشأ الميزان الصرفي ونشأ معه على نحو مخصوص حصرُ الأبنية مجردة ومزيدة.

لقد استقر الاعتقاد ــ كما ذكر الخليل في أول معاجم العربية ــ بأنَّ ((كلامَ العرب مبنيٌّ على أربعة أصناف: على الثنائيِّ، والثلاثيّ، والرباعيّ، والخماسيّ. فالثنائيُّ على حرفين نحو: قَدْ، لَمْ، هَلْ، لَوْ، بَلْ، ونحوه من الأدوات والزجر. والثلاثيُّ من الأفعال نحو قولك: ضَرَبَ، خَرَجَ، دَخَلَ، مبنيٌّ على ثلاثة أحرف، ومن الأسماء نحو: عُمر وجَمَل وشَجَر مَبْنِيٌّ على ثلاثةِ أحرُف. والرباعيُّ من الأفعال نحو: دَحْرَجَ، هَمْلَجَ، قَرْطَسَ، مبنيٌّ على أربعة أحرف، ومن الأسماء نحو: عبقر، وعقرب، وجندب، وشبهه. والخماسيُّ من الأفعال نحو: اسْحَنْكَكَ واقْشَعَرَّ واسحَنْفَرَ واسبَكَرَّ مبنيّ على خمسة أحرف. ومن الأسماء نحو: سفرجل، وهمرجل، وشمردل، وكنهبل، وقرعبل، وعقنقل، وقبعثر، وشبهه)) [٥٩]. وانتقلت هذه التصورات المتعلقة بالأبنية ومكوناتها، والنابعة في الأساس من الطبيعة الاشتقاقية للعربية، إلى علم البنية (الصرف).

يمكن القول هنا: إن علمي المعجم والصرف وجهان لعملة واحدة هي الاشتقاق، أو هما معًا يدرسان الاشتقاق من جهتين متكاملتين: خُصِّص المعجم للمعنى والصرف للصيغه. ولا نبالغ إن قلنا إنَّ أولى الدراسات اللغوية العربية (المعجم والنحو والصرف) قد جاءت متكاملة في بحث المفردات والتراكيب، ففي حين عني النحو بالتراكيب بُحثت معاني الكلمات وصلاتها ببعضها في علمي المعجم والصرف. أما المعجم فقد اختص بحصر المعاني المتصلة بالجذر متقاربة ومتباعدة دون تقعيد، إلا ما ندر كمحاولات ابن فارس في المقاييس ومحاولة الزمخشري في الأساس. ولهذا أصبح المعجم في مجمله أشبه بقائمة لحفظ المفردات والمعاني المشتقة من جذر واحد، وأما الصرف فأوكل إليه إيصال الصيغ المشتركة اشتقاقيًّا ببعضها، وإن لم يكن من الممكن الاستغناء في التوصل إلى علاقات الصيغ ببعضها عن الدلالة المشتركة بينها، فاعتمد الصرف على المعجم. وقد احتاج الصرف من حيث إنه العلم الذي يهتم بالصيغ (أي: الأبنية) إلى ضبطها فكان "الميزان الصرفي"، ومن ثم احتيج بالضرورة إلى ضبط الأبنية مجردة ومزيدة في عدد محدود فكانت "الأبنية". فهو إذن علمُ "الصيغ" لا "الصياغة" كما قد يُعتقَد، وكما سيتضح بعد.

---

[٥٩] الفراهيدي، الخليل بن أحمد: العين 1 / 48.

لقد اقتضى التصور الفونيمي الخاص الذي يوزع الكلمة إلى مستويين: (صامت أصلي، وصائت زائد) أن ينظر إلى الصوامت على أنها المكون الرئيس الذي بناء عليه تصبح عدة الكلمة بعددها (ثلاثية ورباعية وخماسية). فيعد البناء "مجردًا" بعدد ما فيه من صوامت يبقى ببقائها المعنى العام مهما تغيرت الكلمة، ويعد البناء "مزيدًا" بما زيد على صوامته (الثلاثة أو الأربعة أو الخمسة) من حركاتٍ طويلةٍ أو صوامتَ معدودةٍ معلومةِ المعنى الذي تحدثه في الكلمة حين دخولها عليها، ومعلومةِ الموضع الذي ترد فيه. هذه الحال ألجأت إلى ابتكار ما سماه علماء العربية بـــ "الميزان الصرفي". وهو حروف تقابل صوامت الكلمة، بالترتيب نفسه، محركة بالحركات نفسها، ويُفعل بهذه الحروف ما فُعل بصوامت الكلمة التي تقابلها من ضبط بالحركات ومن زيادة أو حذف أو قلب. غير أن ما يزاد على حروف الميزان كان لا بد من ضبطه؛ لئلا يختلط الأمر في الموزون فلا يعرف ما هو أصلي مما هو مزيد، ولذلك حصرت في حروف معلومة.

الحرف الذي يزاد عادة في الميزان بسبب عدِّه مزيدًا في الموضع الذي يقابله من الكلمات الموزونة هو في الغالب واحدٌ من حروف عشرة مجموعة في لفظ "سألتمونيها". ولهذا الأمر سبب وجيه ينسجم مع الصورة التي بني عليها التحليل المبين هنا. إذ إن ثلاثة من هذه الحروف هي حروف المد (الألف والواو والياء) توجد كثيرًا في الكلمات فلا يختل مع وجودها المعنى العام المفهوم من مجموع صوامتها. والسبعة الباقية يرد أحدها أو عدد منها معًا في مواضع معينة معلومة من الكلمات ويبقى المعنى العام المنوه عنه فيما سبق، كما تدل هي بوجودها على معنى واضح أيضًا (استفعل، وانفعل، وأفعل... إلخ). لا يمكن أن يقبل إذن في الميزان زائدًا ـــ عدا التضعيف ـــ غيرُ العشرة [٦٠]. فإذا استثنينا الحروف السبعة (الصامتة) التي ترد في مقامات معلومة وجدنا حروف المد الثلاثة هي أكثر الحروف قبولا لعدها زائدة. بل هي حروف الزيادة الحقيقية؛ ولذلك سميت بـــ "أمهات الزوائد". ولذلك أيضًا لا يمكن أن نعدها أصلية إلا في أحوال معلومة لا مفر من القول بأصالتها فيها لأسباب واضحة (سيأتي الحديث عنها). فإذن الأصل في حروف المد أن تكون زائدة، والأصل في الحروف الصامتة أن تكون أصلية، وما جُعل منها من حروف الزيادة مشبَّه بحروف المد محمول عليها [٦١]. أما الحركات القصيرة فإنها تابعة للحروف الصامتة ملحقة بها، كما سبق التنويه عن ذلك. ولهذا عدوا سقوط الحرف في بعض تصاريف الكلمة أقوى الأدلة على زيادته.

---

[٦٠] كان ينبغي أن تعد حروف الزيادة أحد عشر حرفًا لا عشرة، إذا جعلت همزة الوصل حرفًا مستقلا، لكنهم ضموها في العدد إلى الألف. وبين الألف والهمزات في الدرس اللغوي العربي تداخل واضح عرضناه ببعض التفصيل في دراسة معدة للنشر عن الرسم الكتابي.

[٦١] انظر ابن يعيش: شرح الملوكي ص 102 فما بعدها. هذا وقد أطال في ذكر الوجوه التي شابهت بها الصوامتُ السبعة حروفَ المد فزيدت بسبب هذه المشابهة.

ويقتضي التصور الفونيمي المتحدث عنه هنا بالضرورة أن تكون أقل الأبنية ثلاثة صوامت، ولا تحسب في هذا العدد الحركات القصيرة التي تعقب كل صامت. فـــ "كَتَبَ" مثلا عدها ثلاثة، مع أن المنطوق ستة فونيمات لا ثلاثة، وهكذا. وما زاد فوق الثلاثة إن كان من بين حروفه صائت فالأَوْلى عدُّ الصائت زائدًا إلا أن يمنع من ذلك مانع، وإن كان صامتًا و لم يكن من تلك التي تزاد، أو كان منها ولكن في موضع غير المواضع المعينة التي تزاد فيها، فلا مفر من عد البناء مجردًا. وبناء على ذلك لا بد من عدِّ نحو "دَحْرَجَ" و"جَعْفَر" رباعي مجرد، و"سفرجل" خماسي مجرد، وهكذا. أما إن كان أحد الحروف فيما زاد على الثلاثة صائتًا فإنهم بناءً على هذا الأصل القار يعدونه مزيدًا؛ إذ يعدون الياء في "سَيْطَرَ" زائدة ووزنه "فَيْعَلَ"، وكذلك الواو في "كَوْكَب" ووزنه "فَوْعَل"، مع أن الياء والواو لا يسقطان، ولا دليل من الاشتقاق على زيادتهما. والزيادة في هذا ونحوه عندهم لإلحاق الثلاثي بالرباعي المجرد، ليتصرف تصرفه[٦٢].

حين أريد حصر أبنية اللغة أسماء وأفعالا وجد الصرفيون أبنية الفعل أيسر في الحصر والضبط من أبنية الاسم. فأغلب الأفعال المجردة ثلاثية، وللرباعي المجرد بناء واحد، وليس للفعل بنية مجردة أكثر من ذلك، أما بالزيادة فيصل إلى ستة. ويلحظ أن زيادات الفعل من الحروف العشرة منضبطة وأبنيته مطردة واضحة، أما الاسم فأكثر في عدد الأبنية المجردة، والمزيد منه لا يكاد يقع تحت حصر. لكن الصرفيين مع ذلك حاولوا حصر الأبنية جميعها (أسماء وأفعالا) في أقل عدد ممكن.

أما الفعل، مع أنه منضبط لا يحتاج إلى الضبط بصورة قسرية؛ إذ ليس في الثلاثي المجرد منه إلا (فَعَلَ، وفَعِلَ، وفَعُلَ) وفي الرباعي (فَعْلَلَ) لا غير، فقد خرّجوا كل ما يماثل فَعْلَلَ وأحد الأربعة من حروف الزيادة (فوعل وفعول وفيعل وفعيل وفعنل وفعلى وفعلل المضاعف) على أن فيه زيادة للإلحاق كما تقدم. وأما الاسم، وهو أحوج إلى الضبط؛ لكثرة أبنيته المجردة والمزيدة، فقد اقتضت الضرورة تضييق عدد أبنيته المجردة ما أمكن. اتُّفِق في الثلاثي منه على عشرة واختُلِفَ في اثنين. واتُّفِق في الرباعيِّ على خمسة واختُلف في واحد. ونصُّوا بإجماع في الخماسيِّ على أربعة. وكان المعيار هو ما سمع على هذه الأوزان وجميع حروفه من غير حروف الزيادة، كما سيأتي لاحقًا. كما سيأتي أن ذلك أفضى إلى أن يكون أقوى الأدلة في الحكم بزيادة الحرف في الأسماء خصوصًا أن يلزم من القول بأصالة الحرف فيه عدم التطابق مع أحد هذه الأوزان (دليل عدم النظير). ويأتي بعد ذلك غلبة زيادة الحرف في ذلك الموضع (دليل الغلبة).

---

[٦٢] انظر في الإلحاق عضيمة، محمد عبد الخالق: تصريف الأفعال، والقرني، مهدي علي: أبنية الإلحاق في الصحاح، . هذا وسيأتي فيما بعد في هذه الدراسة مزيد من التفصيل عن الإلحاق.

ويتضح مما تقدم أن علم الصرف قد استند في بناء النموذج المعتمد في تحليل البنية إلى أمرين، هما: الميزان الصرفي، وحصر الأبنية. أما الميزان فقد يظن أنه الآلة التي يعرف بها الأصلي من الزائد في كل حال، وهو ما يوهم به كلام كثير من الصرفيين، وليس كذلك. إذ إن العلاقة بين الميزان الصرفي وتعيين ما هو أصلي وما هو زائد علاقة جدلية؛ يُعرف الوزن بمعرفة الأصلي والزائد، ويُعرف الأصلي والزائد بمعرفة الوزن. وأما حصر الأبنية فإن الحاجة في هذا العلم وفق نموذجه المختار تدعو إلى حصر الأبنية مجردة ومزيدة، لكن لما كانت الصيغ المزيدة في الأسماء خاصة كثيرة جدًا لُجئ إلى حصر المجردة منها فقط وعُيِّن القانون الذي بموجبه يتوصل إلى المزيدة.

غير أن الميزان الصرفي، وطرق حصر أبنية الأسماء والأفعال، قد كانا باستنادهما إلى "الاشتقاق" آلتين ناجعتين في تحليل البنية، ومن ثم ركنين رئيسين في النموذج الصرفي، ولو لم يوجد الاشتقاق ما كان لهما هذا الأثر. ذلك أن كون الصيغ الصرفية المختلفة تنتمي إلى أوزان معينة تتكون من حروف أصول وأخرى زوائد، أدى إلى أن يُمَيَّز الزائد من الأصلي بسقوطه في التصاريف المختلفة (أي: بالاشتقاق) ويميز الوزن عن آخر باشتراكه معه في الأصول واختلافه عنه ببعض الزوائد (أي: بالاشتقاق أيضًا)، ثم حصرت الأبنية بطريق حصر أوزانها. ولهذا لم يكن للميزان الصرفي معنى لو لم تكن الصيغ مشتق بعضها من بعض بطريق الحفاظ على صوامت الكلمة الأصلية وترتيبها في كل صيغة، و لم يكن لحصر الأبنية فائدة لو أن كل بناء كان مرتجلا مستقلا لا علاقة له بغيره. من هنا يمكن أن نقول إن التصريف إنما جاء لمعرفة طرق الاشتقاق وضبطها، واللغة العربية هي في المقام الأول لغة اشتقاق، أو كما قرر أحد الباحثين: ((لغة جذور وصيغ، كلما التقى جذر بصيغة يتكون جذع، وكلما اندرج جذع في سياق تتكون الكلمة))[٦٣].

أما تغييرات الإعلال والإبدال من القلب والحذف ونحوهما فقد ذكر عبد الدايم أنها أُخرجت من الميزان الصرفي، والسبب عنده في إخراجها من الميزان أنها تغييرات صوتية فونولوجية لا تطال البنية [٦٤]. ويبدو أن مقصده بإخراجها من الميزان هو أن وزن الكلمة لا يختلف بعد إعلالها عما كان عليه الأصل قبل الإعلال. والصحيح عندي أنها بهذا لم تخرج من الميزان، بل على العكس تمامًا؛ إذ إن الميزان استعمل لضبط الأصل قبل حدوث الإعلال، وحين تُقابل به الكلمة التي حصل فيها الإعلال يُعرف نوع التغيير الذي حصل لها فتتضح الصلة الاشتقاقية بمعرفة الأصل قبل الإعلال. وهذا هو أهم ما يؤديه الميزان، ولو اختلف وزن الكلمة قبل إعلالها عنه بعد الإعلال ما حصل للميزان فائدة أبدًا.

---

[٦٣] السغروشني، إدريس: حول الاشتقاق، مقالة منشورة في كتاب (تقدم اللسانيات في الأقطار العربية، وقائع ندوة جهوية، الرباط، 1987م). ص 87.

[٦٤] انظر عبد الدايم، محمد عبد العزيز: نظرية الصرف العربي ص 51، والنظرية اللغوية ص156، 158.

وأبعد من هذا نقول: إن المعتل ــ لا الصحيح ــ هو وحده السبب في ظهور الحاجة إلى الميزان الصرفي لرده إلى ما يماثله في البناء من الصحيح، وكذلك يعد حصر أبنية الصحيح طريقًا إلى نسبة كل معتل إلى أحدها بعد رده بالميزان إليه. وهذا الأمر هو بالتأكيد الذي جعل الصرفيين يقتصرون في أول الأمر على موضوعات الإعلال وأبنية الأسماء والأفعال، وذلك حين تبلور علم الصرف في مراحله الأولى معتمدًا على هذه الفكرة على وجه التحديد. وهذا الأمر سيأتي مزيد بيان له في فقرات قادمة.

توصل الباحث إلى نتيجة مهمة مفادها أن ضبط تغييرات الإعلال والإبدال في علم الصرف ينتمي إلى فكرة هيمنت على الدرس اللغوي التراثي عامة، ارتأى من جانبه تسميتها بفكرة "التعدد"، وهي القول بالأصلية والفرعية. وللتعدد عنده وجوه مختلفة يتجلى فيها، منها في الدرس الصرفي: أصلية المصدر وفرعية الفعل والمشتقات، وأصلية المفرد وفرعية المثنى والجمع، ونحو ذلك [٦٥]. وذكر أن فكرة الأصلية والفرعية هيمنت على الدراسة النحوية والصرفية عمومًا، لكنها أصل في النموذج الصرفي فرع في النموذج النحوي[٦٦]؛ ربما لأن باب الإعلال والإبدال كله يقوم على القول بما كان أصلا قبل حصول الإعلال وما آل إليه الحال بعده [٦٧]. وأرى أنا أن القول بالأصل قبل الإعلال من لوازم الميزان الصرفي وضروراته؛ إذ يلزم على القول بالميزان أن تؤول الكلمات إلى أصولٍ يصاغ منها صيغ معينة على أوزان معينة، ثم تأتي الضرورات الصوتية الناجمة عن التقاء بعض أصوات العلة فتفضي إلى تغيير تلك الأصوات بما سمي إعلالا وإبدالا، وحين تُقابَل الكلمةُ المغيَّرة بالوزن الذي تقتضيه صيغتها بحسب الميزان يعرف ما حصل لها من تغيير، ويمكن تبعًا لذلك التوصل إلى قوانين التغيير تلك، وهو ما اعتنى به المتأخرون[٦٨].

لقد كانت فكرة الميزان أشبه بالنتيجة الحتمية التي لا مفر منها، والطريق الواضح إلى مراقبة سير الاشتقاق وتحولاته من حال إلى حال. ولما كانت العربية لغة الاشتقاق بحيث ((تحمل الأصوات الصامتة الثقل الدلالي، بينما توفر الأصوات الصائتة، والأصوات الصامتة المساعدة، المعلوماتِ الخاصة

---

[٦٥] انظر عبد الدايم، محمد عبد العزيز: النظرية اللغوية ص 90 وما بعدها.

[٦٦] انظر السابق ص 89.

[٦٧] انظر السابق ص 94.

[٦٨] نتفق مع عبد الدايم في إثباته هيمنة مبدأ "الأصلية والفرعية" في مناح متعددة من الدرس اللغوي. ونحن إن سلَّمنا بتسمية جميع وجوه الأصلية والفرعية باسم واحد هو التعدد، فلا بد مع ذلك من التفصيل في هذا الأمر؛ لأن الأصلية والفرعية كما أوردها هو مختلفة المعاني باختلاف المواضع والسياقات والمناحي. إذ يختلف بالضرورة عد البنيتين المتصورة والمنجزة (العميقة والسطحية) في النحو أصلا وفرعًا عن مبدأ الأصلية والفرعية في المفرد وفرعيه المثنى والجمع أو المذكر وفرعه المؤنث وما إلى ذلك، وعن الأصلية والفرعية في أصل المشتقات (المصدر أو الفعل أو الجذر مثلا) وفروعه، وعن الأصلية والفرعية التي تعني ما يقتضيه وزن الكلمة قبل حدوث الإعلال وما تؤول إليه بعد الإعلال. انظر ما سيأتي في هذه الدراسة في فقرة (الواوية واليائية).

بعلم الصرف الاشتقاقي والإعرابي)) [٦٩] تلازم "الاشتقاق" و"الميزان الصرفي" تلازمًا أصبح به كل واحد منهما طريقًا إلى الآخر ودليلا عليه؛ إذ بالاشتقاق يعرف الميزان وبالميزان يعرف الاشتقاق. وقد ذكر الصرفيون سقطاتٍ لبعض العلماء حين غفلوا عن معرفة طريق الاشتقاق فأخطؤوا في الوزن، أو ذهلوا عن معرفة الوزن فأخطؤوا طريق الاشتقاق. بل لقد شنعوا على أولئك العلماء، وجعلوا أخطاءهم المروية عنهم من الفداحة بحيث تجعلهم يبدون كالجهال بهذا الفن وأصوله، وعدوا في الوقت نفسه إتقان أصول فن التصريف طريقًا إلى تجنب الوقوع في مثل هذه الأخطاء[٧٠].

جعل الصرفيون "الاشتقاق" أهمَّ أدلة الزيادة على الإطلاق، ويأتي الدليلان الآخران وهما: "عدم النظير" و"الغلبة" بعد الاشتقاق في المرتبة. وفي هذا التقديم دلالة واضحة على مركزية الاشتقاق وأهمية الاعتداد به بصورة جوهرية في علم الصرف عمومًا، وليس فقط في أحد مباحثه وهو مبحث الزيادة. على أنَّ مبحث الزيادة على وجه الخصوص دون غيره من المباحث يعد في هذا النموذج أحد أعمدته التي لا يقوم إلا بها. من هنا يمكن القول إجمالا: إن علم الصرف هو علم الاشتقاق، وآلته الميزان الصرفي، ومبحث "الزيادة" هو عصب المباحث فيه. لأن العلم قام أصلا على ضبط الصلة الاشتقاقية بين الصيغ، وذلك ببيان ما بقي من الصوامت مشتركًا بين الصيغ المشتقة المختلفة وما زيد عليها أو حذف منها أو اختل ترتيبه بالقلب المكاني. يقول بعض الباحثين: ((علم الصرف هو علم الاشتقاق... وليس هناك مبرر للفصل بينهما كما فعل بعض العلماء في التراث الصرفي. فالصرف والاشتقاق لفظان دالان على مدلول واحد، وهو نفس العلمين باعتبارين مختلفين: فإذا نظرت إلى العلم باعتباره عاملا على اشتقاق الكلمة الفرع من الكلمة النواة الأصلية، أو الوحدة المعجمية، أو الجذر سميته علم الاشتقاق، وإذا نظرت إليه باعتباره عاملا على التصريف سميته علم الصرف)) [٧١]. فلا أهمية كبيرة إذن في علم الصرف للخلاف المشهور في أصل الاشتقاق أَمِنَ المصدر أم من الفعل أم من الجذر[٧٢]. ويمكن القول بعبارة أخرى: إن ما يهم الصرفي من الاشتقاق هو الصلة بين الصيغ المختلفة من جهة اشتراكها في الحروف الأصول، ويصبح المعنى المشترك بينها في هذه الحال هو الدال على هذه الصلة، والدليل عليها، و من ثم لا تتجاوز العناية بالمعنى المشترك حدود هذه الدلالة وهذا الاستدلال. وليس ضَبْطُ الأبنيةِ المجردة والمزيدة في علم الصرف إلا إعمالا وتطبيقًا لهذا الأمر من جهة، ومن جهة

---

[٦٩] فرستيج، كيس: أعلام الفكر اللغوي 3 / 51.

[٧٠] انظر ابن جني: الخصائص (باب في سقطات العلماء) 3 / 285 وما بعدها، وابن عصفور: الممتع 1 / 29 ــ 30.

[٧١] المتولي، صبري: علم الصرف العربي ص 20.

[٧٢] ينبغي أن يبقى هذا الخلاف في ضمن علم الاشتقاق الآخر الذي يعنى بالتأصيل والبحث في جذور الكلمات وفي تطور المعجم وما إلى ذلك، وهو ما يسمى بـــ "التأثيل etymology".

أخرى لكي يصبح هذا الأمر في الوقت نفسه معيارًا لـــ "النظير" الذي ورد في كلامهم أو لم يرد، وهو ثاني الأدلة. وأما "الغلبة" فهي تحقيق لمكان الزيادة فيما لم يعلم قياسًا على ما عُلم.

حين انحصر نظرُ الصرفيين في الأفعال والأسماء سَهُل عليهم ضبطُ أبنيةِ الفعل وميزانِ كل بناء منها، وسهل أيضًا الاتكاءُ على الاشتقاق في هذا الضبط. والسبب في ذلك قلة أبنية الفعل وانحصار أبنيته في عدد محدود من الصيغ الدالة على الفعلية بهيئتها، وكذلك وضوح طريق الاشتقاق بوضوح بقاء الأصول في جميع تصرفات الأفعال والمصادر والأسماء الجارية على أفعالها التي سميت "المشتقات". وشق عليهم ضبط أبنية الاسم وتصريفه؛ بسبب كثرة أبنية الاسم، وغموض الصلة الاشتقاقية بينه وبين غيره؛ لاعتباطية العلاقة بين الأسماء ومسمياتها أو ما تدل عليه. ولهذا عدوا تصريف الفعل هو الأصل في هذا العلم[٧٣]. ولهذا أيضًا ظهرت إشكالات علم الصرف الجوهرية التي يمكن أن نسميها هنا "إشكالات النظرية الصرفية" في تصريف الاسم دون تصريف الفعل، واختل ترتيب أدلة الزيادة في الاسم تطبيقًا وإن لم ينصوا عليه عبارةً. وهذا ما سيتضح في فقرة تالية.

من الواضح إذن أن النموذج الصرفي يقوم على حصر الأبنية وتعيين الأصلي والزائد في كل بناء منها. لكن لماذا احتيج إلى هذا الأمر أصلا حتى ينبني العلم كله على الوفاء بذلك؟ الجواب هو: أن وجود حرف العلة في البناء الذي سُمي بـــ "المعتل" هو الذي جعل الحاجة ماسة إلى قيام نموذج يرد المعتل إلى مقابله من الصحيح؛ فتتبين هيئته التي كان ينبغي أن يكون عليها لو لم يحصل الإعلال، ومن ثم يُضبط ما يحصل له من تغيير. وهذا الأمر سنبينه بجلاء عند الحديث عن "الواوية واليائية" في الفقرة التالية، لكننا اخترنا أن ندمج تكملة الحديث عن ملامح النظرية الصرفية مع إشكالات النظرية الصرفية فيما يلي؛ تجنبًا لتكرار كثير من النقاط التي لا مفر من تكرارها لو أفردنا كل جانب منهما بحديث مستقل.

5. إشكالات النظرية الصرفية:

لا نبالغ إن قلنا إن إشكالات النظرية الصرفية الجوهرية إنما نبعت من اتصالها بالاشتقاق؛ ولهذا يمكن القول: إن إشكالات النظرية الصرفية هي المعضلات نفسها التي تحيط بظاهرة الاشتقاق في العربية. وهي معضلات كثيرة متنوعة لم يكد يسلم منها حقل من حقول علوم العربية التي صار فيها موضوع الاشتقاق أشبه بالأفق المعرفي الذي يمد ظلاله على مختلف المعارف المتصلة باللسان العربي[٧٤].

---

[٧٣] انظر ابن القوطية: كتاب الأفعال ص 1، وابن مالك: التسهيل، نص المتن في ابن عقيل: المساعد 4 / 34.

[٧٤] رأى باحثون امتداد مفهوم الاشتقاق وسعته، ومن ثم دعوا إلى دراسة علوم اللسان العربي كلها من خلال ظاهرة الاشتقاق. انظر مثلا: دراز، طنطاوي: ظاهرة الاشتقاق ص 36.

وسنحاول في الفقرات التالية الوقوف على أبرز ما واجه النموذج الصرفي العربي من هذا الجانب؛ آملين أن يكون في هذا البيان ـــ إلى جانب إبراز مشكلات الدرس الصرفي ـــ بيانٌ لزوايا النظرية نفسها ولطبيعة الدرس الصرفي على النحو الذي اجتهدت هذه الورقة في تقديمه. وسنختار لهذا البيان ثلاث مسائل رئيسة هي: (أبنية الأسماء والأفعال، الأصالة والزيادة في الأبنية، الواوية واليائية).

5. 1. أبنية الأفعال والأسماء:

قلنا فيما سبق: إن الفعل يتميز بهيئات ثابتة دالة بمجرد الصيغة، سمى دلالتَها ابنُ جني: الدلالة الصناعية[٧٥]. فلما أراد الصرفيون حصر أبنية الفعل في ضوء ما استقر من التصور الفونيمي المتحدث عنه فيما سبق لم يواجهوا صعوبة تُذكر في التوصل إلى ثلاثة أوزان للفعل الماضي لم يرد في اللغة غيرُها أصلا، ولا يمكن للفعل الماضي أن يتجاوزها بموجب الهيئة الدالة له، هي: فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ [٧٦]. ولم يَرِد للرباعي غيرُ وزن واحد لا غير هو فَعْلَلَ. وكذا عُلِمَ ما يدخل على الثلاثي والرباعي من حروف فيفيد معاني واضحة غير تلك التي يفيدها ما لم تلحق به هذه الحروف (معاني الزيادة)، وعُلمت مواضع دخول هذه الحروف (مواضع الزيادة). كما عُلمت الصيغ الممكنة التي تُعَدُّ تنوعاتٍ مختلفةً على أحرف الفعل الثلاثي أو الرباعي أو مزيدهما (أبنية المجرد والمزيد). وقد أفضت دلالة الفعل بصيغته (وهي الدلالة الصناعية بحسب تسمية ابن جني) إلى حصر أبنية الأفعال المجردة والمزيدة في عدد معلوم، ومن ثم إلى اطراد التقعيد في تصريف الأفعال، وعُدَّت الأفعالُ الأصلَ في علم التصريف دون الأسماء كما تقدم. وأفضت ـــ مع هذه الدلالةِ ـــ دلالةُ حروفه على المعنى (وهي الدلالة اللفظية بحسب تسمية ابن جني أيضًا) إلى وضوح ارتباط الصيغ ببعضها اشتقاقيًّا.

ومع ما في ضبط أبنية الفعل من سهولة ووضوح كما مر لم تسلم محاولة ضبطها في أقل عدد ممكن من بعض وجوه الصعوبة النسبية. ذلك أن الثلاثي لا مشكلة فيه أبدًا كما تبين مما سبق، لكن الرباعي، وهو بناء وحيد هو "فَعْلَلَ"، حين أرادوا أن يقصروه على عدد قليل جاءت حروفه كلها مما يستحيل القول بزيادة شيء منها، كدحرج مثلا، ذهبوا إلى زيادة كل حرف من حروف الزيادة ورد في هذا الوزن، كحوقل، وجورب، وشريف، وسيطر... إلخ، فقالوا حينئذ بالإلحاق؛ تخريجًا لهذه

---

[٧٥] فصلنا هذه الدلالة في دراسة مستقلة قيد النشر عن (خصائص الفعل في العربية). ونشير هنا إجمالا إلى أن ابن جني فرق بين ثلاثة أنواع من دلالات الفعل. فسمى دلالته بصيغته "الدلالة الصناعية"، وبحروفه الدالة على الحدث ـــ كالضرب من ضَرَبَ مثلا ـــ "الدلالة اللفظية"، وبدلالته على فاعله "الدلالة المعنوية". انظر ابن جني: الخصائص 3 / 100.

[٧٦] انظر دراستنا عن (عين الثلاثي) قيد النشر.

الزيادة التي لا دليل عليها من سيد الأدلة في الفعل وهو "الاشتقاق"[٧٧]. وتجدر الإشارة هنا إلى أن إرادة الصرفيين قصر أبنية الفعل الرباعي المجرد على نحو دحرج، والاضطرار إلى القول بزيادة الواو في حوقل مثلا، إنما جاءت انتقالا من منهجهم في ضبط أبنية الأسماء، ولهذا نعد هذا الإشكال من قبيل إشكالات أبنية الأسماء التي سيأتي الحديث عنها فيما يأتي.

وينبغي أن نشير هنا إلى أن أبنية المصادر وأبنية المشتقات (اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل... إلخ) إنما هي من تصريفات الفعل لا الاسم، وإن عدت من قبيل الأسماء من جهة مواقعها التركيبية. وتتصل تصريفيًّا اتصالا مباشرًا بالفعل بحيث يوجه طرقَ صياغتها بناءُ الفعل المشترك معها في الحروف الأصول، ولذا سميت بالأسماء الجارية على أفعالها. ومن أجل ذلك سهل التوصل إلى أقيسة محكمة لضبط هذه الأنواع بانضباط صيغ أفعالها، ما عدا بعض العقبات التي واجهت ضبط مصادر الثلاثي على وجه الخصوص؛ لأسباب معينة حاول التوصل إلى بعضها عدد من الباحثين، لعل من أبرزها: تغاير اللهجات أحيانًا، وأحيانًا أخرى إرادة النص بكل مصدر منها على معنى معين[٧٨].

أما أبنية الأسماء غير الجارية على أفعالٍ فقد حُفَّت بالصعوبات في ضبط المجرد منها والمزيد معًا، لكن أبنية المزيد كانت أكثر حظًّا في الصعوبة والاستعصاء على الضبط والحصر. لقد حاولوا حصر مجرد الأسماء في أقل عدد ممكن، فنحوا نحو ضبطها بأقل المسموع مما حروفه كلها من غير حروف الزيادة المشهورة، ونفوا كل بناء له لم يثبت ورود شيء في لغة العرب على زنته. ومعنى ذلك: أنهم أقاموا معيارين في مواجهة العدد الكبير من أبنية الأسماء، أحدهما: حصر الأبنية فيما أصوله كلها من غير حروف الزيادة، والآخر: حصرها في الأوزان المسموعة. وهما معياران ضروريان؛ لئلا تؤدي الكثرة إلى "خرق متسع" كما سيرد بعد قليل.

أثبتوا للثلاثي أبنيته العشرة التي لا مفر من الاعتداد بها تبعًا للمعيارين المذكورين؛ لأنها جميعًا مسموعة عن العرب، وحروفها من غير حروف الزيادة، هي: فَعْل، وفُعْل، وفِعْل، وفَعَل، وفُعَل، وفِعَل، وفُعُل، وفَعُل، فِعَل، وفِعِل. وأثبتوا للرباعي ما هو كذلك فصار عدد أبنيته المتفق عليها خمسة هي فَعْلَل وفِعْلِل وفُعْلُل وفِعَلّ وفِعْلَل، وأنكر أكثرهم بناء سادسًا نسبوا القول به إلى الأخفش هو فُعْلَل

[٧٧] يبدو لي أن هذه المسألة التي أدت إلى القول بالإلحاق تكاد تكون المشكلة الوحيدة التي واجهت ضبط أبنية الفعل. انظر دراستنا عن الإلحاق، مقبولة للنشر في مجلة كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر.

[٧٨] راجع في أسباب تعدد مصادر الثلاثي: السامرائي، فاضل صالح: معاني الأبنية في العربية ص17 وما بعدها، والرفايعة، حسين عباس: ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي ص177 وما بعدها.

كجُخْدَب[79]. ويبدو أن الدافع لإنكار هذا البناء هو نفسه الدافع إلى تقليل أبنية الخماسي المجرد وجعلها أربعة لا غير هي: فَعَلَّل، وفَعْلَلِل، وفُعَلِّل، وفِعْلَلّ، وهو الميل إلى تقليل الأبنية في الأصول ما أمكن. يقول ابن يعيش في عدم القول بأكثر من هذه الأوزان ضرورةً بعد أن أورد أبنية الخماسي الأربعة: ((وقد ذكر محمد بن السري بناءً خامسًا وهو "هُنْدَلِع" لبقلة، وأحسبه رباعيًّا والنون فيه زائدة. ولو جاز أن يُجعَل "هُنْدَلِع" بناءً خامسًا لجاز أن يُجْعَلَ "كَنَهْبُل" بناءً سادسًا، وهذا يؤدي إلى خرقٍ متسع))[80]. بل لقد رأى بعض الأوائل كالفراء والكسائي أن الاسم المجرد لا يكون إلا ثلاثيًّا، وما جاء منه رباعيًّا أو خماسيًّا فمزيد أبدًا[81].

والذي يدل على ما قلناه من أن تقليل الأصول أدعى إلى الضبط، وهو الذي مال إليه الصرفيون إلى حد أنهم أنكروا بعض ما سُمِعَ فردّوه كما رأينا في جُخْدَب، أنهم جعلوا أبنية الرباعي خمسة كما تقدم مع ورود السماع بغير الخمسة المذكورة، وغير جُخْدَب المختلف فيها، ومع ذلك لم يؤخذ به. من ذلك بناء "فَعْلِل" كطَحْرِبَة[82]. و"فِعْلُل" كخِرْفُع، وزِئْبُر، وضِئْبُل[83]. و"فُعَلّ" كَخُبَعْث، ودُلَمْز[84]. والميل إلى تقليل الأصول في هذا المقام يسير مع مبدأ الثلاثية الذي قد يسميه بعض الباحثين "نظرية الثلاثية" المعتد به في ضبط النموذج الصرفي. وهو مبدأ يتجه بهذا النموذج نحو "المعيارية" في التقعيد في مقابل "الوصفية". والمعيارية ليست وصفًا سلبيًّا للنموذج كما قد يُظَنُّ، بل هي صفة إيجابية تضفي على النموذج سمة الإحكام والضبط، والتكامل في حل إشكالات التحليل الصرفي، بخلاف الوصفية التي تكتفي بإثبات ظاهر الأحوال اللغوية كما هي.

حين رأى الصرفيون أن ما ورد في لغة العرب من نحو "جَعْفَر" مثلا لا مفر من القول بأنه رباعي مجرد؛ لأن حروفه كلها من غير حروف الزيادة، جعلوا ما جاء على "فَعْلَل" رباعيًّا مجردًا، ما لم يكن أحد حروفه مما يسوغ القول بزيادته، وهو الحروف العشرة. فالأصلُ أن يُنظر إلى ما ورد من العشرة في هذا البناء ونحوه على أنه مزيد؛ ولهذا قالوا بزيادة النون في نحو "عنتر"[85]. ومن ثم جعلوا كل ما فيه أحد الحروف العشرة من هذه البنية مزيدًا بها ككوكب وجوهر ونحوهما، ولما لم يكن في ذلك دليل

---

[79] انظر مثلا ابن جني: المنصف 1 / 27 ــ 28، والصيمري: التبصرة 2 / 785، والإستراباذي، الرضي: شرح الشافية 1 / 48، 55.

[80] ابن يعيش: شرح الملوكي ص 29.

[81] انظر ابن يعيش: شرح الملوكي ص 29 ــ 30.

[82] انظر ابن عصفور: الممتع 1 / 67.

[83] انظر ابن مالك: شرح الكافية الشافية 4 / 2023 ــ 2024، وابن عصفور: الممتع 1 / 69.

[84] انظر الأشموني: شرح ألفية ابن مالك 4 / 185.

[85] انظر ابن القبيصي: التتمة في التصريف ص 51. وانظر تعليق المحقق في الحاشية.

من الاشتقاق من حيث المعنى، ولا من حيث سقوط الزيادة في تصاريف الكلمة، ظهر عندهم مبحث خاص بهذا النوع سموه "الإلحاق" تُواجه به مشكلة تعارضه مع ما أقروه في الميزان الصرفي من علاقة الاشتقاق الدلالية بين الصيغ وسقوط الحرف المزيد في بعضها. وأرى أن مبحث الإلحاق في الأفعال إنما هو من قبيل "طرد الباب" في التحليل الصرفي؛ ليتسق التحليل في رباعي الأفعال مع تحليل رباعي الأسماء. وذلك لشدة الحاجة إلى القول بالإلحاق في أبنية الأسماء، بخلاف الأفعال التي لا ضير لو قيل فيها إن وزن حَوْقَلَ وجَوْرَبَ وسَيْطَرَ وشَرْيَفَ ونحو ذلك على وزن "فَعْلَلَ"، وقد أشرنا إلى ذلك فيما سبق.

وحين أريد حصر أبنية الأسماء المزيدة اتسع الخرق على الراقع؛ وذلك بسبب كثرتها حتى استعصى حصرها على الذين حاولوا استيعابها، قال ابن القطاع: ((وما منهم من استوعبها، ولا أتى على جملتها. على أن سيبويه أول من ذكرها وأوفى من سطَّرها، فجميع ما ذكر منها في كتابه ثلاثمائة مثال وثمانية أمثلة، وعنده أنه ذكر جملتها. وكذلك أبو بكر بن السراج ذكر منها ما ذكره سيبويه وزاد عليه اثنين وعشرين مثالا. وزاد أبو عمر الجرمي عليه أمثلة يسيرة. ثم زاد ابن خالويه أيضًا أمثلة يسيرة. وما منهم إلا من ترك أضعاف ما ذكر... والذي انتهى إليه وسعنا وبلغ إليه جهدنا بعد البحث والاجتهاد ألف مثال وخمسمائة مثال)) [٨٦]. وهذا أمر بدهي لا مفر منه إذا علمنا أن أكثر ما في الوجود مجردًا ومحسوسًا هو مسميات تحتاج إلى أسماء، تختلف صيغها وتتعدد إلى الحد الذي تصبح به عملية الحصر شاقة إن لم تكن مستحيلة. بخلاف الفعل المحصور من حيث الصياغة في صيغ معينة دالة بهيئتها كما سبق التنويه عنه سلفًا. لكن الصرفيين استطاعوا مواجهة كثرة أبنية الأسماء واتساعها بتقنينٍ يقوم مقام الضبط والحصر ستتضح في العرض الآتي. بل لعل ما أشير إليه سابقًا من تقليل أبنية مجرد الأسماء هو أحد أجدى السبل التي بها يُستغنى عن حصر المزيد في قائمة معينة؛ لأن حصر المجرد ومعرفة الأقيسة التي بها تعلم الزيادة أجدى من محاولة حصر أبنية المزيد [٨٧].

وحين استُغني عن حصر جميع أبنية الأسماء بحصر المجرد منها وتعيين قانون تعرف به الزيادة، وحين احتيج أيضًا في الوقت نفسه إلى اتساق تحليل أبنية الأسماء والأفعال معًا وفق قانون الزيادة، مع ما بين النوعين من فرق واضح، أدى ذلك إلى بعض الصعوبة والاختلال في التحليل، وإلى كثرة الخلاف بين الصرفيين في طرق الاستدلال على الزيادة في الأسماء بوجه خاص. وهذا ما ستوضحه الفقرة التالية.

---

[٨٦] ابن القطاع: أبنية الأسماء والأفعال والصفات ص89 ـــ 92. وقارن ذلك بنقل السيوطي هذا النص مع التصرف فيه، حيث ذكر جملة ما توصل إليه ابن القطاع من المزيد فقط دون المجرد، وهو ألف ومائتان وعشرة أمثلة: السيوطي: المزهر 2 / 4.

[٨٧] قال الرضي: (وللمزيد فيه أبنية كثيرة ترتقي في قول سيبويه إلى ثلاثمائة وثمانية أبنية، وزيد عليها بعد سيبويه نيف على الثمانين، منه صحيح وسقيم، شرح جميع ذلك يطول، فالأولى الاقتصار على قانون يعرف به الزائد من الأصل). الإستراباذي، الرضي: شرح شافية ابن الحاجب 1 / 50.

5. 2. الأصالة والزيادة:

سبقت الإشارة فيما مضى إلى أن باب "الزيادة" هو عصب المباحث الصرفية. وقد اتفق عامة الصرفيين إجمالا على إطار عام موحد لهذا الباب، وعلى القانون العام الذي يحكمه. لكنْ يبدو أن هذا الإطار أُحْكِمت صناعته ابتداءً في تصريف الفعل، ثم ميل إلى تعميمه ليشمل مع الفعل الاسمَ، وهما النوعان اللذان تصدى علم الصرف للعناية بضبط تغييراتهما. ونصوا في هذا الباب ضرورةً على أغراض الزيادة، ومواضع الزيادة في الكلمات؛ تمهيدًا لضبط ما سموه بـــ "أدلة الزيادة" وهو القانون الذي يعين أصول الكلمات وما زيد فيها، ومن ثم يعين وزنها الصرفي.

أما أغراض الزيادة ومواضعها فقد كانت في أبنية الأفعال واضحة لا لبس فيها؛ لأن الحرف يزاد في الفعل في مواضع معلومة لمعانٍ معلومة. فإذا استثنينا الزيادة لغرض الإلحاق الذي هو تابع لتحليل أبنية الأسماء ثم انتقل على سبيل طرد الباب، كما سبقت الإشارة إلى ذلك وكما سيتبين بصورة أوضح بعد قليل، وجدنا أهم الأغراض وأوضحها وأولاها بالقبول متحققة في الفعل بخلاف الاسم. وقد نصوا على أن الحرف يزاد لمعنى، أو للإلحاق، أو للتعويض، أو لإمكان الابتداء أو الوقف، أو لمد الصوت، أو لتكثير البنية [٨٨]. والأخيران خاصان بالأسماء دون الأفعال كمد الصوت في نحو "كتاب" و"عمود"، وتكثير البنية في نحو "قبعثرى"، ويصعب التسليم بأنهما غرضان واضحان يتحققان بالزيادة، بل لعلهما أشبه بالتخريج فيما لم يعلم له غرض واضح. وأوضح ما يمكن أن يقال في نحو هذه الزيادة هو أنها تأتي تبعًا للاستكثار من أبنية الأسماء غير المحدودة، والتي هي أشبه بقائمة "مفتوحة" في مقابل قائمة الأفعال "المغلقة" بعدد محدود من الصيغ الثابتة. وقد يشير إلى ذلك تسمية ابن يعيش لزيادتي مد الصوت وتكثير البنية معًا بـــ "زيادة البناء" [٨٩]. وكذلك عُيِّنَتْ مواضعُ الزيادة في الأفعال حين أمكن حصرُ جميع أبنية الفعل المزيدة، فعُلم مثلا من خلال وزن فاعَلَ كقاتل زيادة الألف ثانية، ومن خلال وزن أفْعَلَ كأكرم زيادة الهمزة أولا، وهكذا. وحين أريد تعميم طرق ضبط مواضع الزيادة في الأفعال على الأسماء لم يمكن بداهة جعل جميع ذلك شاملا الاسم والفعل معًا؛ لاختلاف أبنية النوعين على ما مر. ومن يتتبع الخلاف بين الصرفيين في مبحث مواضع الزيادة يجد الأمثلة المختلف فيها كلها من الأسماء.

---

[٨٨] انظر عضيمة، محمد عبد الخالق: المغني في تصريف الأفعال ص57.

[٨٩] انظر ابن يعيش: شرح الملوكي ص107.

وأما أدلة الزيادة فقد حصروها في ثلاثة أدلة، فرَّعها بعضُهم فوصل بها إلى عشرة أدلة [٩٠]، لكنها جميعًا تؤول إلى الثلاثة المعتد بها، وهي: الاشتقاق، وعدم النظير، والغلبة [٩١]. ويكادون يجمعون كافة على جعل الاشتقاق أقوى الأدلة وأولاها بالاعتماد عليه [٩٢]. والمقصود بالاشتقاق هنا ـــ كما فسره ابن يعيش ـــ هو ((أنه إذا وردت الكلمة وفيها بعض حروف الزيادة، ورأيت ذلك الحرف قد سقط في بعض تصاريفها، حكمت عليه بأنه زائد لسقوطه؛ إذ الأصل ثابت لا يسقط)) [٩٣]. والظاهر أن وضوح هذا الأمر في تصريف الأفعال، ومصادرها، والمشتقات (أي: الأسماء التي تجري على أفعالها)، وكذا ما يدور مع هذه الأنواع جميعًا في مادتها من الأسماء الأخرى، هو الذي أوجب تقديم الاشتقاق على الدليلين الآخرين. بل يمكن القول: إن دليل الاشتقاق كان يكفي وحده لو أن هذا العلم اقتصر على تصريف الأفعال وحدها، أما دليلا المثال (النظير) والكثرة (الغلبة) فإنما احتيج إليهما في تعيين زوائد الأسماء خاصة.

أبقى الصرفيون من الناحية النظرية دليل "الاشتقاق" مقدّمًا على سائر الأدلة في التوصل إلى زوائد الأفعال والأسماء مطلقًا، حيث لم أجد منهم من ذكر صراحةً تقديمَ شيء من الأدلة عليه في سياق ما. لكنَّ ذلك من الناحية التطبيقية لم يكن ممكنًا مع الأسماء، إذ قُدِّمَ بصورة عملية دليلُ "عدم النظير" على دليل الاشتقاق في التوصل إلى زوائد عدد كبير جدًّا من الأسماء، وفي إثبات بعض أبنية الأسماء ونفي بعضها الآخر. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن الاشتقاق لا يساعد كثيرًا في التوصل إلى زائد الأسماء، ولذا كان من الضروري الاعتمادُ على غيره للفصل بين ما هو أصلي وما هو زائد؛ وذلك لما سبق أنْ أُشير إليه من أنَّ أكثر الأسماء مرتجل لا علاقة بينه وبين مسماه، ولا علاقةَ قطعيةً بينه وبين ما استعمل من مادته فعلا أو مصدرًا أو وصفًا، فكان الاعتماد على دليل عدم النظير. أما حين يتساوى المثالان بأن يوجد في اللغة ذلك النظير بجعل الحرف في الكلمة زائدًا وأصليًّا معًا فإنهم يلجؤون حينئذٍ إلى دليل آخر هو كثرة ورود الحرف زائدًا في موضع ما، وهو دليل الغلبة. ولهذا رُتبت الأدلة الثلاثة هذا الترتيب.

استُنِدَ إلى دليل عدم النظير كثيرًا في الحكم على حرف ما في الاسم بأنه مزيد. فـــ "عفريت" على سبيل المثال تحتمل أن تكون على وزن فِعْليل أو فعليت؛ فاحتيج حينئذٍ إلى معرفة أي المثالين ورد في لغة العرب لتُحْمَلَ الكلمةُ عليه، ولذلك جعلوها على زنة فعليل والتاء زائدة. وكذلك رُد على أبي

---

[٩٠] انظر مثلا الحملاوي، أحمد: شذا العرف ص187 ـــ 189.

[٩١] انظر مثلا الإستراباذي، الرضي: شرح شافية ابن الحاجب 2 / 333.

[٩٢] انظر ابن الحاجب: الشافية ص70، وابن يعيش: شرح الملوكي ص119.

[٩٣] ابن يعيش: شرح الملوكي ص119.

عبيدة جعله "مندوحة" من انداح؛ لأنه يلزم عليه إثبات بناء مَنْفُعْلَة وهو غير موجود، وعلى ثعلب جعله كلمة "أسكُفَّة" من استكف؛ لأنه يؤدي إلى بناء أُسْفُعلة، وعلى جعله كلمة "تَنّور" مشتقة من النار؛ لأنه يؤدي إلى تفعول واختير له فَعّول الذي له نظير وإن أدى ذلك إلى اشتقاقه من "تنر" غير المستعمل في اللغة [94]، وهكذا. وقد أفاد الدليل نفسه في نفي أبنية مجردة لو عُدم هذا الدليل فأُثبتت لأدى ذلك إلى زيادة أبنية المجرد وكثرتها، وهو الخرق المتسع كما ذكرنا آنفًا. ويوضح ذلك أنهم حكموا بزيادة النون في "نَرْجِس" لعدم فَعْلِل في الرباعي، وبزيادتها في "قَرَنْفُل" لعدم فَعَلُّل في الخماسي. ويمكن أن نعكس العبارة فنقول: عُدِم فَعْلِل في الرباعي وفَعَلُّل في الخماسي؛ لأن النون في نرجس وقرنفل زائدة، وحينئذٍ تظهر الفائدة المزدوجة للقول بدليل عدم النظير في ضبط أبنية الأسماء المجردة والمزيدة معًا. ولا شك أن النظر في إثبات أبنية الأسماء إلى النظير (المثال) في الدرس التراثي لم يكن عبثًا ولا تزيدًا كما قد يُظن، بل هو أمر مسوَّغ، وله فائدة كبيرة في ضبط أوزان الأسماء وتقعيدها على كثرتها؛ لأنه ينحو نحو التمييز بين ما تقره اللغة من الأوزان والصيغ فتمتاز به عن غيرها من اللغات وما لا تقره فيعرف أنه ليس منها بمجرد سماعه. ويعد هذا في العصر الحديث إطارًا مهمًّا من الأطر التي يُحتاج إليها في تعريب المصطلحات وسبكها على وفق ما يُقبل في أوزان العربية.

أما الاستناد إلى غلبة زيادة الحرف في موضعٍ ما فواضح أنه تالٍ في النظر وفي التطبيق معًا للاستناد إلى دليل عدم النظير، ولا يُلجأ إليه إلا عند وجود النظير بجعل الحرف أصليًّا وزائدًا. لكن هذا الدليل عمومًا لم يكن ممكنًا أن يقال به ويستند عليه إلا بعد أن تكون الأمثلة قد عرفت نظائرها المجردة والمزيدة، وهو نفسه دليل النظير، ومن ثم عُرفت مواضع الزيادة فيها. ولذلك عبروا في تفسير هذا الدليل بـــ "الكثرة"، فقالوا: إنه يعني كثرة ورود الحرف زائدًا في موضع ما [95].

يمكن إذن في ضوء ما سبق أن نقول: إن ترتيب الأدلة لم يكن دائمًا على الصورة المطلقة التي ورد بها في التنظير عند عامة الصرفيين، ولم تكن على درجة واحدة من الحاجة إليها والاستناد عليها في تحليل أبنية الأفعال وأبنية الأسماء. ومع ذلك حاول بعضُ علماء العربية المحافظةَ على الترتيب النظري لأدلة الزيادة، بتقديم دليل "الاشتقاق" في الأسماء؛ ربما لسيطرة الأفق المعرفي السائد في دراسة علوم العربية واستقراره في الأذهان، وهو ردُّ كل اسم إلى أصول اشتقاقية واضحة تصل بين الاسم وألفاظ أخرى مما استعمل من مادته في اللغة عمومًا. فجاءت محاولات متعددة في الربط الدلالي بين كل اسم وما استعمل في اللغة مشتركًا معه في حروفه الأصلية. وهي نظرة منبعها في الأساس ـــ كما يبدو ـــ النظر اللغوي "التأثيلي" إلى ألفاظ اللغة، وذلك بإعادة كل مستعمل منها إلى "الجذر" ثم ما تفرع منه.

---

[94] انظر ابن عصفور: الممتع 1 / 32.

[95] انظر الإستراباذي، الرضي: شرح الشافية 2 / 363.

ومع أن علاقة الاسم بمسماه اعتباطية، فلا مناسبة طبيعية بين الاسم وما يدل عليه أو يشير إليه، وإن خالف ذلك بعض العلماء والدارسين [٩٦]، ومع أن أغلب الأسماء مرتجل لا علاقة بينه وبين ما استعمل من مادته، كحجر وتراب وطين ورجل وجبل... إلخ، قال بعض الأوائل: إن العربَ لا تتكلم إلا بما تعرف معناه[٩٧]. ذكر بعضهم أن الخيل مشتقة من الخيلاء، والغنم من الغنيمة، والبقر من بقر بطنه إذا شقها، والجمل من الجَمال، والغراب من الاغتراب، والجرادة من الجرد، وعكسوا فجعلوا العقوبة من العُقاب على جهة التطير. وكذلك ربطوا بين تسمية العرب بهذا الاسم والإعراب بمعنى الإبانة والفصاحة لأن العرب كما يُعتقد هم أكثر الأمم فصاحة وإعرابًا عن المعنى [٩٨]، وبين الأنثى والبلد الأنيث بمعنى الليونة[٩٩]... إلخ.

لم يكن إذن انتقالُ النظرة اللغوية التأثيلية إلى علم التصريف عبثًا أو اعتسافًا كما قد يُظن، بل لذلك مسوغان، أحدهما: نظري لغوي عام هو تلازمُ التصريف والاشتقاق على النحو المشار إليه سلفًا، وهو سبب وجيه من أسباب عدم الفصل بينهما. والآخر: عمليٌّ مخصوصٌ متعلقٌ بالصناعة الصرفية وإحكام أصولها، هو أن الحاجة في هذا الفن ماسَّة إلى استثمار تلازم الصرف والتأثيل للتوصل إلى أصول بعض الكلمات التي قد غمض بالضرورة التوصل إليها، ولا بد لإزالة الغموض من اللجوء إلى علاقة الكلمة بصيغ أخرى مستعملة من الجذر اللغوي نفسه. ولعل من بين أهم ما يوضح استثمار هذه الصلة في إحكام النموذج الصرفي القول بثلاثية الأصول (النظرية الثلاثية) [١٠٠] على ما هو معلوم في الدرس الصرفي العربي. وهو قول يقتضي رد ما نقص عن الثلاثة إليها، والإعادة إلى الثلاثة ما زيد عليها إلا ما لا سبيل إلى إعادته، وكذا إعادة الألف إلى الواو أو الياء فيما لا يمكن عدها فيه إلا في موضع أصل، بمساعدة ما استعمل من الكلمة في تصاريف أخرى للكلمة نفسها، أو ما استعمل من المادة عمومًا، وهي مسألة "الواوية واليائية" الشهيرة التي سنقف على بعض جوانبها المتعلقة بما نحن بصدده في الفقرة التالية.

---

[٩٦] قيل بالمناسبة الطبيعية بين الاسم وما يشير إليه، كما قيل باعتباطية العلاقة بينهما قديمًا وحديثًا. وهي مسألة مشهورة. انظر السيوطي: المزهر 1 / 47، وقصاب، وليد: التراث النقدي والبلاغي للمعتزلة ص 390 ــ 391.

[٩٧] حكوا أن الثور سمي ثورًا لأنه يثير الأرض، وسمي الرحل كذلك لأنه مأخوذ من الرحيل، والصبي من "صبوت إلى الشيء" إذا ملت إليه، والطفل من "طفلت الشمس" إذا غربت... إلخ. انظر السيوطي: المزهر 1 / 353 ــ 354، وطرزي، فؤاد: الاشتقاق ص 22، وحسان، تمام: مناهج البحث في اللغة ص 216 ــ 217.

[٩٨] انظر دراستنا عن (خصائص الفعل في العربية) قيد النشر. وانظر أيضًا ابن جني: الخصائص 1 / 35 وما بعدها، وابن عصفور: الممتع 1 / 44 ــ 45.

[٩٩] انظر ابن منظور: لسان العرب (أنث). وانظر حسان، تمام: مناهج البحث في اللغة ص 216 ــ 217.

[١٠٠] انظر في نظرية "ثلاثية الأصول" المعتمدة في النموذج الصرفي، وما يقابلها من القول بثنائية الأصول: شاهين، توفيق محمد: أصول اللغة العربية بين الثنائية والثلاثية ص 10 ــ 12.

5. 3. الواوية واليائية:

من المعلوم أن الكلمة تتألف مادتها إما من حروف صوامت صحيحة، وهو ما عرف بـــ "الصحيح" وإما من حروف صوامت صحيحة بينها ألف أو واو أو ياء، وهو ما عرف بـــ "المعتل". وقد جعل الصرفيون الصحيح هو الأصل الذي يسير مغه الميزان من حيث التحريك والإسكان والزيادة. غير أن كون الصحيح هو الأصل وليس المعتل يعني في هذا السياق ما كان ينبغي أن يُنطق به المعتل لو لم يحصل له التغيير، أو لو جاء مكان العلة حرف صحيح. ويصبح في هذه الحال الوزن في الصحيح هو الوزن المعتد به في المعتل، ومن ثم يُضبط على وفقه ومقابلةً به تغييرُ الإعلال وتعرف أسبابه وطرقه. ولهذا السبب قلنا فيما سبق إن الإعلال يدخل دخولا كاملا في تطبيقات الميزان ولا يخرج منه، ووجَّهنا الأصلية والفرعية في هذا الباب هذه الوجهة [١٠١]. على أن من المهم أن يُعلَم في هذا المقام أنَّ الأصل الذي يُرَدُّ إليه المعتل بواسطة الميزان الصرفي، وهو مماثله من الصحيح، معلومٌ ظاهرٌ لا يُحتاج لضبطه إلى الميزان، وهو في هذه الحال ليس بأكثر من معيار يُعاد إليه لضبط المعتل على وَفقه، سواء أكان حرف العلة في المعتل منقلبًا عن أصل أم زائدًا أم أصليًّا. ذلك لأن سير الصحيح مع الميزان في حركاته وسكناته هو الهادي إلى حروف المعتل وحركاته وسكناته كما كانت عليه قبل الإعلال، أي: لو جاء المعتل محركا وساكنًا كالذي يماثله من الصحيح.

أما الألف فمن المعلوم أن القول بالأصل الثلاثي في الأفعال المتصرفة والأسماء المعربة يقتضي بالضرورة أن تعد الألف في نحو قال وباع ودعا وسعى واستعلى واصطفى ودار وناب وفتى وعصا... إلخ، منقلبة عن واو أو عن ياء لا محالة. ويعود هذا التصور إلى ارتباط وثيق بين الميزان الصرفي والصورة الفونيمية الراسخة في الأذهان عن الحروف والحركات وثلاثية الأصول. ذلك أن الأصول الثلاثة في أي كلمة (الجذر) لا يمكن أن يكون من بينها وفق هذا التصور حرفُ مد لا يخرج عن مديته فلا يتيح لنفسه ولا لمجاوره التغيير، وهو الألف، ما دام الجذر معدودًا من قبيل المادة الخام المرنة التي تصاغ بالميزان على وزن أو أوزان معينة، وما دامت الواو والياء أيضًا تظهران في الكلمة، وتتيحان في الوقت نفسه صوغ التصاريف المختلفة التي من بينها ما يكون بهذه الألف.

فلو افترضنا أن الأوائل جعلوا جذر (ق و ل) مثلا بالألف بدلا من الواو (أي: ق ا ل) اعتمادًا على الماضي (قالَ) لأعجزهم تصريف هذه المادة إلى غير صيغة الماضي المذكورة، ولنتج عن الألف

[١٠١] صحيح أن الأصلية والفرعية في "قول وقال" ونحو ذلك تعني الأصل (البنية العميقة) وهو "قَوَل" والفرع (البنية السطحية) وهو "قال"، لكن ذلك نفسه منظور إليه في هذا السياق من وجهة أخرى هي المذكورة هنا. راجع ما سبق في هذه الدراسة عن مقولة التعدد وصوره المختلفة في فقرة سابقة.

الثابتة على السكون وهي عين الكلمة، وعلى اقتضاء فتح ما قبلها ـــ بحسب رؤيتهم ـــ وهي فاء الكلمة، أن تكون الكلمة بالضرورة ثابتة على حال واحدة أشبه بالجوامد، وهو أيضًا خلاف ما ينطق به؛ لأننا سنحتاج بالضرورة إلى تفسير مقبول للواو الواردة في المضارع (يقول) وفي المصدر (قول)[١٠٢]. على أننا لو قلنا كما قال بعض الباحثين المعاصرين، كديزيرة سقال وعبد الصبور شاهين وغيرهما: إن وزن قال أو باع مثلا هو (فال) [١٠٣] لما صار للميزان الصرفي أية قيمة على الإطلاق كما سيتبين بعد قليل.

لا يستقيم أن تكون الألف في "قال، وباع" ونحوهما إلا واوًا أو ياءً متحركة قبل القلب بإحدى الحركات الثلاث (الفتحة والكسرة والضمة) ولا يجوز أن تكون ساكنة؛ لأنه لا يقابل هذه البنية من الصحيح إلا ثلاث صيغ هي: فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ، ولا رابع لها. ويسند القولَ بواوية نحو "قال، وخاف، ودعا، وغزا"، والقولَ بيائية نحو "باع، وسار، ورمى، وسعى" ظهورُ الواو والياء في مضارع هذه الأفعال أو في مصادرها. كما يسند القولَ بوزن كل فعل منها وزنُ ما يماثله في بابه من الصحيح. ولهذا ظهر في علم الصرف مبحث "أبواب الفعل الثلاثي الستة" المشهور. وهو مبحثٌ ـــ مع اعتماده على نظرية "الثلاثية" التي لا يجوز أن تعد الأصول أقل منها ـــ يستند بصورة جوهرية إلى "الواوية واليائية" المتحدث عنها هنا. ولا بد بحسب ما يقتضيه النموذج من أنْ تُعَدَّ "قال" كـــ "نصر" بسبب مجيء المضارع على "يقول"، وأنْ تُعَدَّ "باع" كـــ "ضرب" لمجيء المضارع على "يبيع"، وهكذا. ولا بد أيضًا من أن تُخَرَّجَ صيغة المضارع على الإعلال بالنقل؛ لمخالفة "يقول" لـــ "ينصر"، و"يبيع" لـــ "يضرب". وهو تخريج يدل أبلغ الدلالة على قوة النموذج وتماسكه وترابطه وتكامل أجزائه؛ لأن النقل يطَّرِد في أبنية ألفاظ أخرى مشابهة يتحقق فيها شرط النقل نفسه، مثلما يطرد ظهور الواو والياء في التصاريف المختلفة للأبنية المشابهة أيضًا.

اقتضى ظهور الواو أو الياء في تصاريف الأفعال ثلاثية الأصول ومزيدها التي أحد أصولها الثلاثة ألف أن يجعلوا "الاشتقاق" بالمعنى المبين فيما مضى دليلا على القول بالأصل الواوي أو اليائي، وفي الوقت نفسه طريقًا لمعرفة الأصل الذي صار ألفًا في نحو "قال وباع ودعا ورمى". وحينئذ لا مشكلة

---

[١٠٢] يقول داود عبده: (من حيث المبدأ ليس هناك ما يمنع أن يكون أصل قام: قام، وأصل باع: باع. بل إن هذا هو الشيء الطبيعي، إلا إذا وجد مبرر لغير ذلك. ويقيني أن هناك مثل هذا المبرر. فالعالم الذي يصر على أن أصل قام: قام، وأصل باع: باع، عليه أن يقدم تفسيرًا لوجود ضمة طويلة (الواو) في مضارع طائفة من الأفعال منها يقوم، وكسرة طويلة (الياء) في مضارع طائفة أخرى من بينها يبيع. وعليه كذلك أن يفسر وجود الواو في مصادر الطائفة الأولى والياء في مصادر الثانية). عبده، داود: أبحاث في اللغة العربية ص 11.

[١٠٣] انظر سقال، دزيرة: الصرف وعلم الأصوات ص 27، 203، وشاهين، عبد الصبور: المنهج الصوتي للبنية العربية ص83. وانظر أيضًا حسان، تمام: اللغة العربية معناها ومبناها ص145، وعبد المقصود، عبد المقصود محمد: دراسة البنية الصرفية ص254 ـــ 255.

في هذه الأفعال ونحوها؛ إذ يظهر الأصل الواوي أو اليائي في بعض التصاريف لا محالة. لكن المشكلة تبدو واضحة جدًّا في الأسماء خاصة (والمقصود بها هنا الأسماء التي لا تجري على أفعال)، ولا بد حينئذٍ من حل الإشكال؛ لئلا ينخرم النموذج.

لقد اضطُر الصرفيون تبعًا لما يقتضيه نموذجهم التحليلي في كل اسم معربٍ إلى التعامل مع الألف التي لا مفر من القول بانقلابها عن أصل واوي أو يائي على أنها كذلك، ثم يجتهدون بعد ذلك في التوصل إلى تعيين هذا الأصل. ومع أن بعض التصاريف غير الاشتقاقية كالتصغير والتثنية والجمع تساعد أحيانًا على التوصل إلى الأصل الواوي أو اليائي، قد يعجزون عن التوصل إليه في أحيان أخرى، فلا يبقى لهم من سبيل غير الاشتقاق، وهو النظر إلى الاسم في ضوء ما استعمل من مادته فعلا أو مصدرًا حتى إن لم يساعد المعنى الذي يقتضيه الاشتقاق على ذلك، فيأتي التحليل بعيدًا لا يسوِّغه إلا اطراد النموذج. ويتضح هذا الأمر بصورة جلية إذا نظرنا إلى الألف في نحو "دارٍ" مثلا، إذ القول في الاستدلال على واويتها: إنها من دار يدور، يعني أننا نعتسف الاشتقاق في بيان أصلها بالاتجاه إلى ما استعمل من المادة لا إلى ما اشتقت الكلمة منه، والاسم لا يلزم أن يكون قد اشتق من شيء؛ لأنه يكون في كثير من أحواله مرتجلا لا علاقة بينه وبين ما استُعمل من مادته فعلا أو مصدرًا أو وصفًا كما تقدم. وما ورد عنهم من صور تكلف اشتقاق الدار من الدور والنار من النور والجار من الجور والمال من الميل... إلخ، لا دليل عليه. وقد سبقت الإشارة إلى حديثهم عن اشتقاق الخيل والغنم والبقر والجمال والأنثى ونحو ذلك. ومما يشابه هذا أيضًا من بعض الوجوه ما عللوا به همز الحائط والحائش والعائر على وفق همز قائم ونحوه من أسماء الأفعال الجارية على أفعال مُعَلَّة[104].

أما التصاريف غير الاشتقاقية، كالتثنية والجمع والتصغير والنسب، فقد لجئ إليها لمعرفة الأصل الواوي أو اليائي بدرجة أقل من اللجوء إلى التصاريف الاشتقاقية؛ لأن هذا الطريق وإن كان مجديًا في بعض الكلمات لم يكن كذلك في بعضها الآخر، لكنهم حاولوا الإفادة على أية حال من ذلك قدر الإمكان، ولا سيما التصغير، إذ نصوا كثيرًا على أن التصغير يرد الكلمات إلى أصولها[105]. غير أن هذا النوع من الاستدلال قد يأتي فيه الدليل والمستدل عليه متوقفًا أحدهما على الآخر، ولا فائدة حينئذ إن لم تكن الكلمة مسموعًا فيها التصغير على وجه معين. ذلك أن كلمة "باب" على سبيل المثال لا الحصر يلزم لمعرفة تصغيرها على "بويب" معرفةُ أنها واوية، ويلزم لمعرفة كونها واوية معرفة تصغيرها على هذا النحو، فإنْ عُدم السماع فيها توقف كل طرف منهما على الآخر بلا جدوى. ويقال هذا

---

[104] انظر ابن جني: الخصائص 1 / 120 ـــ 121.

[105] انظر مثلا الأزهري، خالد: التصريح 2 / 323، والحملاوي، أحمد: شذا العرف ص 163. وانظر أيضًا الزهراني، عبد الكريم صالح: رد الألفاظ إلى أصولها ص 62.

الشيء نفسه عن التثنية وغيرها؛ فتثنية فتى على فتيان وعصا على عصوان وما شابه ذلك يحتاج إما إلى سماع في التثنية يسند اليائية أو الواوية، وإما إلى معرفة الأصل للتوصل إلى معرفة التثنية، وهكذا. على أن معرفة قوانين الصياغة، كقواعد التثنية والتصغير وما إلى ذلك، لم تكن مما عني به هذا العلم في أول ظهوره، بل ذلك مما جاء متأخرًا حين أضيف إلى أبوابه أبواب أخرى على ما سيتضح.

لقد كان الوصول إلى الأصل الواوي أو اليائي عن طريق الاشتقاق بشقيه: السهل الواضح في الأفعال والغامض المتكلف في الأسماء أحد أقوى مسوغات تقديم دليل الاشتقاق على غيره دون تقييد في كثير من المقامات؛ لأنه المحتاج إليه على وجه الخصوص فيما يفتقر بالضرورة إلى الجزم بواويته أو يائيته. ولهذا يمكن القول: إن النموذج الصرفي قدَّمَ من أدلة الزيادة ما يحتاج إليه في مواضع معينة من الأسماء. فقدم الاشتقاق وإن أدى ذلك إلى بعض صور التكلف أحيانًا. وقدَّمَ عدم النظير في غيرها حين يؤدي ذلك إلى الفائدة المزدوجة المبينة فيما سبق، وإذا أعجزه القول به لجأ إلى الغلبة. ويبين هذا الأمر بالصورة المعروضة هنا مرونة النموذج وقدرته على الاختيار وعلى اصطناع ما يواجه به قضايا التحليل ومشكلاته المختلفة المتباينة بتباين أنواع الكلمات التي يواجه تحليلها. لكنه في الوقت نفسه ربما كان أهم عوامل غموض العلم ودقة مسائله، وعسر تحصيله عسرًا شهد به أكثر علماء العربية[١٠٦]، فضلا عن اختلاف الأقوال في الأوزان والأبنية، واختلال موازين الأحكام بين عدد من علماء الصرف كما هو معلوم.

تعد مسألة "الواوية واليائية" أمرًا جوهريا في النموذج الصرفي التراثي، وركنًا ركينًا لا يقوم إلا به. ذلك لأن هذا النموذج إنما ابنبنى على فكرة رد "المعتل" إلى "الصحيح" بالآلة المسماة "الميزان".
والميزان الضابط لأبنية الصحيح ليس بأكثر من وسيلة تعين الصرفيين على معرفة أصل بناء المعتل قبل إعلاله بقياسه على مقابله من الصحيح، ومن ثم معرفة كيفيات الإعلال الحاصلة فيه. وعلى هذا يعد المعتل هو محور تحليل البنية؛ إذ لم تضبط الأبنية في الصحيح، ويُعَيَّن المجرد والمزيد فيه، وتُحَدَّد قوانين أصالة حروفه وزيادتها، إلا خدمة للأبنية المعتلة ومعيارًا تُرد إليه وتقاس به. ف كما شبه العلماء الميزان الصرفي بميزان الصائغ، مثلما هو مشهور، شبهه بعضهم بالرسم الجغرافي الدال على طبيعة الأرض وما

---

[١٠٦] قال ابن جني في بيان عسر علم التصريف: إنه (قليلا ما يعرفه أكثر أهل اللغة؛ لاشتغالهم بالسماع عن القياس. ولهذا ما لا تكاد تجد لكثير من مصنفي اللغة كتابًا إلا وفيه سهو وخلل في التصريف. وترى كتابه أسد شيء فيما يحكيه، فإذا رجع للقياس، وأخذ يصرِّف ويشتق اضطرب كلامه وخلَّط. وإذا تأملت ذلك في كتبهم لم يكد يخلو منه كتابٌ إلا الفرد، ويتكرر هذا التخليط على حسب طول الكتاب وقصره. وليس هذا غضًّا من أسلافنا، ولا توهينًا لعلمائنا، كيف وبعلومهم نقتدي، وعلى أمثلتهم نحتذي. وإنما أردت بذلك التنبيه على فضل هذا القبيل من علم العربية، وأنه من أشرفه وأنفسه، حتى إن أهله المشبلين عليه والمنصرفين إليه كثيرًا ما يخطئون فيه ويخلِّطون، فكيف بمن هو عنه بمعزل، وبعلم سواه متشاغل). ابن جني: المنصف 1 / 3.

فيها من تضاريس[١٠٧]. ولولا أن الميزان هو الدال على وزن "قال وباع وخاف وطال " قياسًا على "نصر وضرب وعلم وشرف "، وعلى وزن "أقام وأبان وأروى وأحيا" قياسًا على "أكرم"، ووزن "اختار واقتاد وارتمى واعتلى" قياسًا على "اجتهد"، ووزن " يختار ويقتاد ويرتمي ويعتلي" قياسًا على "يجتهد"، ووزن "استقام واستبان واستعلى واستلقى" قياسًا على "استغفر"، ووزن "يستعين ويستميل" قياسًا على "يستغفر"... إلخ، ما كان ليدل على شيء البتة. وكذلك لو لم يُعلَم الأصل الواوي واليائي في هذه الأمثلة ما كان لمعرفة وزنها جدوى البتة أيضًا. ومنه يُعْلَم أن دعوة بعض الباحثين المعاصرين إلى وزن نحو "قال" على "فال" و"سعى" على "فعا" بدعوى الميل إلى دقة الوصف الصوتي بحسب ما يمليه منظور علم الأصوات الحديث، إنما هي دعوة تتعارض مع لب النظرية الصرفية وجوهرها. إذ لا معنى مطلقًا للأخْذِ بالميزان الصرفي في التحليل وجَعْلِ الألف في هذه الألفاظ أصلا بدلا القول بالأصل الواوي أو اليائي. كما يُعلم مما تقدم في المسألة أيضًا أن من نادى من الوصفيين بالتمسك بالظاهر المنطوق وتجنب القول بالأصل المتخيل في نحو "قالَ وباعَ ودعا ورمى" ونحو "دار ومال وعصا وفتى" ونحو "ميزان وموقن" ونحو "قائل وبائع وسماء وبناء"... إلخ إما أنهم قد فهموا المسألة بوجه غير الذي أُورد به في النموذج الصرفي وأراده الأوائل، وهو أن القول بالأصل لا بد أن يعني بالضرورة ورود الأصل متكلمًا به[١٠٨]، وليس الأمر كذلك[١٠٩]، وإما أنهم يعتقدون أن بالإمكان الجمع بين ما ينادون به والأصول المعتمدة في العلم دون تعارض. ولذا لا يمكن بحالٍ من الأحوال الجمع بين ما هو قائم في علم الصرف التراثي وما يدعو إليه المعاصرون من إصلاح من هذا القبيل.

على أن أهم ما ينبغي أن يُعلم ويجدر التنبيه عليه هنا هو أن دعوات الوصفيين المحدثين المشار إليها في السطور السابقة وما شابهها لا تلتفت إلى مسألة مهمة جدًّا لا يمكن فهم علم الصرف العربي على حقيقته من غير الوقوف عليها وإدراكها. هذه المسألة هي مرور الحقل الصرفي في مسيرته بمفهومين متمايزين، أحدهما "قديم" بنيت عليه صورة الدرس الصرفي في مراحله الأولى، والآخر "حادث" ظهر في عصور متأخرة نسبيًّا فشكل الصورة المتأخرة له. وقد تدرج العلم وَفْق هذين المفهومين من حال

---

[١٠٧] انظر العايد، سليمان بن إبراهيم: "احتمال الصورة اللفظية لغير وزن" (مجلة جامعة أم القرى، مج 2، ع 3، 1410) ص 98.

[١٠٨] يقول إبراهيم أنيس مثلا: (فنراهم يعدون الكلمات التالية من الإبدال: سماء، قائل، رضي، مصابيح، صيام، ميزان، سيّد، مرضيّ، موقن، خاف، اصطبر... إلخ، في حين أنه لم ترد لنا لمثل هذه الكلمات صور أخرى كالتي افترضوها مثل سماو، قاول، مصاباح، صِوام، مِوْزان، سيود، مُيْقن، خَوِفَ، اصتبر... إلخ). أنيس، إبراهيم: من أسرار اللغة ص 71. وانظر أيضًا النحاس، مصطفى: مدخل إلى دراسة الصرف العربي على ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ص 101 ــ 102.

[١٠٩] يقول ابن جني: (وينبغي أن يُعلم أنه ليس معنى قولنا: إنه كان الأصل في قام وباع: قَوَمَ وبَيَعَ، وفي أخاف وأقام: أخْوَفَ وأقْوَمَ، وفي استعان واستقام: استعْوَنَ واستقْوَمَ، أننا نريد به أنهم قد كانوا نطقوا مُدَّةً من الزمان بـــ "قَوَمَ وبَيَعَ" ونحوهما مما هو مغير، ثم إنهم أضربوا عن ذلك فيما بعد. وإنما نريد بذلك أن هذا لو نُطق به على ما يوجبه القياس بالحمل على أمثاله لقيل: قَوَمَ وبَيَعَ واستقوم). ابن جني: المنصف 1 / 190. وانظر أيضًا نصًّا آخر مشابهًا له في الخصائص 1 / 257 ــ 258.

قديمة إلى حال حادثة، فجاءت الحال الحادثة مبنية على القديمة ومكملة لها. ولقد ظهرت بوضوح تجلياتُ هذا التدريج في مؤلفات الصرفيين في جانبين معًا هما: تعريف الصريف، والتبويب له. أما التعريف فقد عبر ابن عصفور بوضوح عن الفرق بين مفهومي الصرف القديم والحادث بقوله: ((التصريف ينقسم قسمين، أحدهما: جعل حروف الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعاني... وهذا النوع منحصر في التصغير والتكسير والمصادر وأفعالها التي تجري عليها وسائر ما اشتُقَّ منها بقياس من اسم فاعل أو مفعول أو اسم زمان أو المكان المصدر أو اسم الآلة التي اشتق اسمها منه، والمقصور والممدود المقيسين... والآخر تغير الكلمة عن أصلها من غير أن يكون ذلك التغير دالا على معنى طارئ على الكلمة نحو تغييرهم قول إلى قال... وهذا النوع منحصر في الإدغام، والنقص كعدة، والقلب وأعني بذلك صيرورة بعض حروف العلة إلى بعض كقال في قول، والإبدال... والنقل... والحروف التي تحذف، وأين يجوز نقل الحركة والحرف وأين لا يجوز ذلك)) [١١٠]. وواضح أن هذا القسم الأخير هو المفهوم الذي يمثل ما كان عليه الدرس الصرفي في مراحله المبكرة حين كان يعتني بالمعتل (الواوي أو اليائي)، ويجعل الصحيح معيارًا يقاس على أبنيته من أجل التوصل إلى أصل المعتل لا غير كما أشير إلى ذلك قبل قليل. أما القسم الأول فيمثل ما آل إليه الدرس الصرفي في مراحله المتأخرة، وذكر ابن جني أنه أقرب إلى اللغة منه إلى التصريف كما مر [١١١]، وبناء عليه جاء التبويب في المؤلفات المتأخرة كما سيتضح في الفقرة الآتية.

6. التبويب الصرفي (تحولاته وإشكالاته):

لتبويب العلوم كافة أهمية بالغة لا يمكن تجاهلها في مقام التعرف إلى طبيعتها ومراحل تبلورها حتى تصل إلى صورة ما معينة، وكذلك في إظهار التصورات الكلية لكل علم وما هو أساسي فيه عند عامة المشتغلين به[١١٢]. ولهذا يمكن أن يسهم تتبع التبويب وتطوره من مرحلة إلى مرحلة تالية في كل علم من علوم العربية وغيرها في الكشف عن تشكل العلم ثم استقراره على حالة معينة، هي في نهاية المطاف طبيعته على الوجه الذي يميزه تمييزًا حاسمًا عن غيره. وقد تصدى مهدي القربي لتتبع ترتيب الأبواب الصرفية تأريخيًّا، وحاول تلمس دلالات تطور الترتيب الصرفي في مؤلفات النحاة، في دراسة منشورة عنوانها: "ترتيب الأبواب الصرفية في مؤلفات النحاة" [١١٣]. واكتفاء بالإحالة على الدراسة

---

[١١٠] ابن عصفور: المقرب 2 / 78 ــ 79.

[١١١] انظر ما مر في هذه الدراسة في فقرة (بين التصريف والصرف والاشتقاق). وانظر هناك أيضًا حديث ابن جني في المنصف وابن عصفور في الممتع عن مفهومي التصريف المشار إليهما.

[١١٢] ذكر بعضهم أن العلم يعرف ويتميز عن غيره بالتقسيم والمباحث، ومن ثم يحكم على كتاب ما مثلا بأنه في علم "إعراب القرآن" لا في علم "النحو" وإن كان مشتملا على قدر كبير جدًّا من النحو ومسائله. انظر شرح الجاربردي (مجموعة الشافية) 1 / 9.

[١١٣] انظر القربي، مهدي علي: "ترتيب الأبواب الصرفي في مؤلفات النحاة".

المذكورة سنقتصر هنا على عرض مجمل فلسفة التبويب الصرفي وتصنيف قضاياه الرئيسة بحسب ما بدأ به العلم ثم انتهى إليه. وذلك من أجل بيان نوع القضايا التي عني بها العلم في نموذجه الأول، ومن ثم التدرج في إضافة أنواع أخرى منها حين جدت الحاجة إلى ظهور النموذج التالي لدواعٍ وأسباب معينة ستتضح. وسنقف في هذا الجزء أيضًا على المشكلات التي عرضت للتبويب بعد أن أُضيف إلى الأبواب القديمة أبواب أخرى.

يمكن القول إجمالا هنا إنه بعد أن مر التبويب بمراحل وأطوار انتهى انقسام الأبواب في عامة كتب الصرف المتأخرة إلى بابين رئيسين هما: تصريف الأفعال، وتصريف الأسماء، وباب ثالث يضم القضايا المشتركة بين الأسماء والأفعال، وهو الأمر الذي يمكن ملاحظته حين نستعرض فهارس كتب الصرف المتأخرة. وقد يبدو أن السبب المنطقي لهذا هو انحصار نظر الصرفيِّ في نوعين من الكلمات، هما الأفعال المتصرفة والأسماء المعربة كما تبين. ففي حين اقتصرت كتب الصرف الأولى على أبنية الأسماء والأفعال والإعلال ومسائل التمرين، وسار على هذا المنهج في التبويب عدد من الكتب الصرفية الأولى[١١٤]؛ بسبب قيام فلسفة التبويب على ما هو خالص للتصريف الاشتقاقي يقاس عليه ويرد إليه التغيير الإعلالي واويًا أو يائيًا، ما لبثت المؤلفات في مرحلة تالية أن أدخلت جميع ما يلحق بنية الأفعال المتصرفة والأسماء المعربة من تغيرات، سواء ترتب على هذه التغيرات انتقال للصيغة أم لا، فدخلت أبوابُ التصغير والنسب والتكسير ونحو ذلك، على أن من بين جزئيات مسائل هذه الأبواب ما يوجب دخولها كما سيتضح. ثم دخل في العلم في مراحله اللاحقة جميع الأحوال المشتركة، كهمزة الوصل والوقف ونحو ذلك، فأصبحت أخيرًا أقسام الأبواب ثلاثة على ما تقدم.

غير أنه ينبغي التنبُّه إلى أن بعض الأبواب في داخل الأقسام الثلاثة الرئيسة كما استقرت في المؤلفات المتأخرة لم تكن ضمن فلسفة علم الصرف الرئيسة التي قام العلمُ بناءً عليها في أولى مراحله؛ لخروجها عن مبدأ "الاشتقاق" العام الذي يحكم هذا الفن، و لم تكن لتدخل في التبويب لولا ضرورة من ضرورات هذا المبدأ العام اقتضت دخولها فيه بعد أن كانت مستبعدة منه. فأبواب التصريف غير الاشتقاقي، كالإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والتصغير والنسب، لم تكن لتدخل في الصرف بحسب نموذجه القديم لولا أثرها في تغيير البنية كتثنية المقصور والمنقوص والممدود وجمعها، أو أثرها في اجتلاب بنية خاصة بها كأبنية المؤنث بألفي التأنيث المقصورة والممدودة، ونحو ذلك. وقد يوهم حديثهم عن تثنية الصحيح، وعن التأنيث بالتاء من غير تغيير أو اجتلاب بنية خاصة، مندمجًا مع الحديث عن هذه الأنواع المذكورة أن باب التثنية والجمع وباب التذكير والتأنيث من أبواب الصرف

[١١٤] من الكتب التي سارت على هذا التبويب: التصريف للمازني، والتصريف الملوكي لابن جني، والمفتاح للجرجاني، والتتمة لابن القبيصي، والممتع لابن عصفور.

التي جاءت بمقتضى فلسفة العلم الأولى بالضرورة، وليس الأمر كذلك. وكذا قد يبدو في قولهم في باب النسب: إن هذا النوع يكون بإلحاق الكلمة ياءً مشددة من آخرها مع كسر ما قبلها، موهمًا بأن هذا الباب كله قد جاء كذلك بمقتضى العلم، في حين لم يُضَمَّن العلم باب النسب إلا لضرورة ما يحصل لبعض أنواع البنية من حذف أو قلب ونحو ذلك. وهذا هو ما يفسر استبعاد علماء العربية في أولى مراحل علم الصرف هذه الأبواب والاقتصار على الأبواب التي سموها بأبواب التصريف، ورأوا أحقيتها بأن تكون من صميم العلم، وهي أبنية الأسماء والأفعال وأبواب الإعلال.

ولعل من الوضوح بمكان أن المصادر والمشتقات لم يُبَوَّب لها نصًّا في مؤلفات الصرف الأولى، أي: لم تسم أبواب: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة... إلخ في مؤلفاتهم على النحو المعهود في كتب الصرف المتأخرة؛ لأنها جميعًا من تصريفات أبنية الفعل، فترِد بطبيعة الحال مع أبنية الأفعال، كما يرد ذكرها في الصيغ التي يُزاد فيها مع حروف الفعل حروف أخرى في مواضع معينة لأغراض معينة. والمهم في هذا السياق هو أن هذا الأمر سببه الرئيس أن النموذج عند الأوائل يعرض ما به تُفهم البنية صرفيًّا، وبيان ما يحصل فيها من التصرُّف والتغير فيتبين به الأصل، وليس تعليم طرق التصريف والتغيير، ولا بيان قواعد التصريف والتغيير.

من هنا اختلفت صورتا النموذج (القديمة والحادثة) اختلافًا جوهريًّا من حيث طبيعة التناول ومن حيث الأغراض التي يحققها التناول في كل واحد منهما. ففي حين نشأ النموذج في أول الأمر في ظرف لا يُحتاج فيه إلى العلم بطرق صياغة المشتقات والتصغير والتكسير والتثنية ونحو ذلك، بل نشأ في ظرف الحاجة إلى إعادة ما هو من الصيغ متغير بأسباب صوتية إلى أصل بنائه، نشأ النموذج في صورته المتأخرة في ظرف أصبحت الدراسات اللغوية كافة تنحو نحو تعليمها من لا يعلمها. فالتحليل كانت سمة التأليف عند المتقدمين كما هو واضح، والتعليم سمة تأليف المتأخرين. ومن ثم طغى على تصورات المتأخرين لمعنى هذا العلم وتعريف مفهومه: طرق صياغة جميع الكلمات والصيغ التي تنتمي إلى الأسماء المعربة والأفعال المتصرفة كافة، وكذا ما يحصل لها من تغيير مفردة أو مركبة، وموصولة بما بعدها أو موقوفًا عليها. ويلحظ المتتبع لتعريفات المتأخرين لعلم الصرف هذا الأمر واضحًا أشد الوضوح.

وهناك أمر آخر بسببه كان لا بد أن يُتدرَّج في أزمان تالية في إدخال ما أدخلوه من الأبواب، هو اتصال بعض مباحث الأبواب التي أضيفت بالأبواب التي اقتصر عليها المتقدمون. ومما يلفت النظر في هذا السياق أن الدارسين لا يتنبهون في العادة إلى أمرين مهمين سبق الإلماح إليهما في السطور الماضية، ويتوقف عليهما فهم طبيعة الدرس الصرفي التراثي، أحدهما: اختلاف السياقات ومناحي الدرس التي أوجبت العناية بباب ما معين، مع أن من الواجب التفريق بين السياقات المختلفة التي عني

فيها علم الصرف بالباب الواحد على أكثر من وجه وبتفاوت ملحوظ في العناية، لا يجوز معه جعل الأوجه المعتنى بها في الباب كلها سواء. والآخر: أن أبواب العلم في مراحله المتأخرة قد حصل لها تطور ملحوظ تبعًا لتنامي الحاجة إلى شمول العلم جميع صور تغيير البنية وتصريفها، والحاجة إلى تعلم قواعد التغيير والتصريف، وأن ذلك قد يؤدي إلى التباس صورة الدرس الصرفي وعدم وضوحها في الأذهان، ما لم تُفهم التطورات في سياقها.

إذا كانت أبواب التصريف غير الاشتقاقي الخاصة بالأسماء، كالتثنية والجمع والتصغير والنسب، قد استبعدت من أبواب الصرف في أولى مراحل العلم؛ لخروجها عن مبدأ الاشتقاق العام الذي يحكم الصرف في عمومه كما تقدم، فإنها أدخلت في مراحل تالية و لم يمكن تجنب تضمينها في العلم إلى الأبد؛ بسبب حاجة الأبواب الأخرى إليها، لتداخل مسائل هذه مع تلك من جهةٍ، ومن جهةٍ أخرى لأن متأخري الصرفيين شعروا بضرورة إدخال كل تغيير يطرأ على البنية ليشمل العلم في نهاية المطاف جميع ما يحصل من تغيير في بنية الأفعال المتصرفة والأسماء المعربة بلا استثناء. غير أن اختلاف المناحي في تناول الباب الواحد كما تبيَّن قد أدى إلى تكرار بعض المسائل، وتداخل بعضها الآخر مع أبواب أخرى بحيث يلزم بالضرورة تناول بعض مسائل بابٍ ما في ضمن مسائل باب آخر. وتمس الحاجة هنا إلى بيان تداخل مسائل الأبواب، لتتبين مع ذلك أيضًا المناحي المختلفة التي اعتنى بموجبها علم الصرف بكل باب منها.

لو نظرنا إلى باب التصغير ــ على سبيل التمثيل لا الحصر ــ لوجدنا أنه بناءٌ منظور فيه إلى الحركات والسكنات وياء التصغير الثالثة؛ إذ إن فُعيل وفعيعل وفعيعيل أوزان عروضيه لا صرفية، ولا يتعين بها أصلي ولا زائد، بل هي حركات وسكنات ثابتة، غير أنها أوزان ينتج عن سبك البناء عليها لأداء معنى التصغير وجوهٌ متعددة من التغيير يُحتاج إلى ضبطها بالميزان الصرفي. فَسِرُّ الاعتناء به في الصرف إذن قد جاء من جهة كونه تغييرًا يؤدي إلى إعلال أو إبدال أو إدغام حين تلتقي أصوات إما يستحيل أداؤها كما تقتضيه بنية التصغير وإما تستثقل بها البنية فيُتحوَّل عنها إلى الوجه الأخف، وهكذا. وقد يُتوهم أنه تُضُمِّن في أبواب التصريف لكونه صيغةً يُحتاج إلى معرفة قانونها، وليس كذلك. كما أنه قد اعتني به أيضًا من جهة كونه معينًا على معرفة الأصل الواوي واليائي كما مر في فقرة سابقة. وقد أوجبَ اختلافُ الجهات المعتنى بها في التصغير أن تتضمن مسائلُه مسائلَ تنتمي إلى أبواب أخرى؛ إذ لزم أن يكون من بين مسائله مثلا قلب الألف ياء في نحو كُتَيِّب ومصيبيح، والواو ياء في نحو عُصيفير، وهي من مسائل الإعلال، وأن يكون منها تصغير ماء على مويه وقيمة على قويمة وباب على بويب... إلخ وهي من المسائل المتعلقة بالأصل الواوي واليائي... إلخ. هذا فضلا عما يتضمنه التصغير من علاقات نحوية تستوجب تناولها في علم النحو، كقولهم: إن التصغير بمثابة

الصفات المشتقة؛ لأنه يتحمل الضمير؛ إذ يصح الإخبار به في نحو "هو رجيل" لأنه مساو لقولك هو حقير أو صغير، وما يتضمنه من علاقات دلالية كدلالة التصغير على التحقير والتقليل والتحبب... إلخ. ولهذا لا وجه لأنْ نعد موازين التصغير وجموع التكسير (الموازين العروضية) من الموازين الصرفية كما ذهب إلى ذلك بعض الباحثين[١١٥].

وحين نسير مع التبويب ومع تسمية القضايا التي تعالجها الأبواب إلى آخر المراحل التي انتهى إليها علم الصرف عند المتأخرين، مقسمة على الأقسام الثلاثة الرئيسة (تصريف الأفعال، تصريف الأسماء، المشترك) نلحظ أن قضايا تصريف الفعل لا تكاد تخرج عن القضايا الآتية: (انقسام الفعل إلى صحيح ومعتل، وإلى ماض ومضارع وأمر، وإلى جامد ومتصرف، وإلى لازم ومتعد، واتصاله بالضمائر، وتوكيده بالنون، وما يتصل به مع فاعله المؤنث، وأبنيته المجردة والمزيدة، ومعاني الصيغ المزيدة). وقضايا تصريف الاسم هي: (انقسام الاسم إلى صحيح ومعتل، وإلى جامد ومشتق، وإلى منقوص ومقصور وممدود وصحيح، وتثنية الأسماء وجمعها جمع تصحيح، وصيغ جمع التكسير، وأبنية المصادر، والمشتقات، والتصغير، والنسب). أما المشترك فيضم: (الإعلال والإبدال والإدغام، وهمزة الوصل، والوقف، والإمالة، والتقاء الساكنين). وهو تبويب يحكمه بصورة رئيسة منحى التعريف بقواعد الصياغة، لا التعرف إلى حقيقة الصيغة وتحليلها انطلاقًا من المعرفة المسبقة بالقواعد.

ومن الواضح أن من هذه الأبواب أبوابًا لا يمكن تجنب تكرار الحديث في بعض قضاياها في غير موضع. إذ يحصل في الفعل والاسم معًا بعض التشابه في الأحكام ويجري على أحدهما بعض ما يجري على الآخر، كالصحة والاعتلال والاتصال بالضمائر، ونحو ذلك. وكذا لا يمكن النظر في بعض التصاريف الخاصة بالأسماء إلا من خلال الأفعال، كالمشتقات (ما كان يسمى الأسماء التي تجري على أفعالها) وأبنية المصادر ونحو ذلك. ثم إن التكرار والتداخل يحصل في بعض هذه الأبواب بين علمي النحو والصرف.

غير أنه لا بد من الإشارة هنا إلى أن النحاة والصرفيين واللغويين عامة لم يشعروا بأن الحاجة ماسة إلى فصل أبواب هذه العلوم ومباحث كل باب فيها، أو إلى منع تكرار الأبواب والمباحث في داخل العلم الواحد أو اشتراكها بين أكثر من علم. ذلك لأن لعلوم اللسان العربي كلها سمتين خاصتين

---

[١١٥] اختار عبد الدايم التسمية بالموازين الصرفية؛ ليدخل في ذلك أوزان التصغير والتكسير. انظر عبد الدايم، محمد عبد العزيز: نظرية الصرف العربي ص 50، والنظرية اللغوية ص 174. لكن ينبغي فيما أرى التأكيد أن ميزان التصغير ميزان للحركات لا للحروف، لا فرق فيه بين تصغير درهم ومسجد مثلا. والحاجة إلى دراسة الباب صرفيًّا تطرأ حين يُصغر ما يتعذر أن يكون تصغيره على مقتضى الأوزان الثلاثة (فُعَيل، فُعَيْعِل، فُعَيعيل) لعلة ما، ولهذا كانت مباحث الباب كلها ما هي إلا استثناءات على قاعدة التصغير، كتصغير المعتلات وتصغير ما ينتهي بعلامة تقتضي مخالفة الأوزان ونحو ذلك.

تميزت بهما ورسمتا صورتها العامة مجتمعة، وصورة كل علم منها منفردًا، هما: التكامل فيما بينها من حيث المسائل والقضايا والموضوعات، والوحدة من حيث المشتغلون بها. ولهذا لم يجرِ في مراحل تطور علم الصرف أو غيره من علوم اللسان جهود واضحة لمحاولة الفصل التام بين المباحث ومنع تكرارها، وما حصل تدريجيًّا من انفصال نسبي لكل علم عن آخر واستقلاله عنه بقضاياه ومباحثه إنما كان تطورًا طبيعيًّا حتميًّا تستوجبه طبيعة العلم لا أكثر.

وكما أضاف المتأخرون إلى أبواب الأقدمين أبوابًا أخرى على النحو الموصوف آنفًا، اختفى عند المتأخرين بابٌ كان المتقدمون يحرصون على إيراده في كتبهم، هو باب "مسائل التمرين". ولذلك سبب وجيه يعضد ما نحن بصدده هنا. ذلك أن العلم حين كان في أول عهده لا يُعنى إلا بالأبنية وما يحصل لحروفها من إبدال أو إعلال بالقلب أو بالحذف أو بالنقل عند اتصالها بحروف أخرى كان لهذا الباب ضرورة عملية، من حيث هو أشبه بالجزء العملي التطبيقي الذي يلي في الأعمال العلمية إطارَها النظري. أما حين تحول النموذج إلى صورة أخرى هي العلم بقوانين صياغة المصادر والمشتقات والتصغير والتكسير والتثنية والنسب والاتصال بالضمائر وقواعد الإعلال والإبدال وأحوال الوقف همزة الوصل... إلخ، لم يعد لهذا الباب فائدة عملية كما كان في السابق. ولهذا أصبح أغلب المحدثين يصفون هذا الباب بـــ "التمارين غير العملية"، وكثرت الدعوات إلى هجره؛ لعدم الفائدة منه.

سنخلص في ختام هذه الفقرة إلى أنَّ لاختلاف التبويب بين مؤلفات الصرف القديمة والمتأخرة، مع وضوح الفرق بين مفهومين متمايزين لعلم التصريف كما مر، دلالةً تؤكد ما سبق أن أشرنا إليه فيما مضى من أن علم الصرف في مراحله الأولى كان علمًا يستهدف بالتحليل البنية المعتلة دون الصحيحة، وذلك بضبط تغييرات الإعلال والإبدال والإدغام، ويسخر آلته (الميزان) ومبحثي الصرف الرئيسين (الأبنية، والزيادة) لهذا الغرض. وجميع ما يدرس من أبنية الصحيح إنما هو توطئة للمعتل ومعيارًا له.

ولئن لم يلفت انتباهَ الدارسين المعاصرين اختلافُ التبويب بين المتقدمين والمتأخرين، ولا ظهورُ تعريفين مختلفين للصرف يجعل كل مفهوم منهما مختصًا بنوع معين من القضايا، ولم يحملوا أيًّا من الأمرين على أنه دلالة على صورتين مختلفتين للنموذج الصرفي، فإن مرجع ذلك فيما يبدو هو تلقي الدارسين المعاصرين على نحو مخصوص مجملَ الدرس النحوي والصرفي التراثي عامة. وقد أسهم هذا التلقي في تكريس الاعتقاد بصورة معينة لطبيعة كل نموذج من نماذج علوم اللسان العربي كلها، وليس النموذج الصرفي وحده. وسنقف فيما يلي بإيجاز عند أهم ملامح الصورة المستقرة في أذهان المعاصرين عن النموذجين النحوي والصرفي التراثيين؛ لتتبين أهم العوامل التي وقفت حائلا دون إدراك تطور النماذج الإرشادية العلمية وتبدلها في المراحل المتعاقبة المختلفة.

7. صورة النموذج الصرفي في أذهان الدارسين:

من المعلوم أن كل مختص في الدراسات النحوية والصرفية يبدأ التلمذة على أواخر المؤلفات النحوية والصرفية لا أوائلها. ولهذا يمكن القول: إن المختص في العادة يستوعب النموذج في أواخر صوره التي انتهى إليها، ثم يعود إلى أوائل المؤلفات ليراجع في الغالب نصوصها لدواع علمية بحثية فقط، مزودًا في ذلك بمرجعية تستند إلى المؤلفات المتأخرة والنموذج الذي تمثله. ولهذا لا غرابة في أن تُحجَب عن المختصين حقيقة الصورة التي كان عليها العلم في أول أمره. ولو بدأ المختص بأولى صُوَرِ النموذج خاليَ الذهن لربما اختلف الحال، فأدرك في النموذج القديم ما حجبه عن إدراكه فيه النموذج الحادث.

لقد أشرنا في مطلع هذه الورقة إلى أن النموذج النحوي اتخذ في أواخر عهده صورةً هي أقرب إلى تعليم النحو لمن لا يعلمه، فطغى على المؤلفات المتأخرة البعد التعليمي. وهذه الصورة المتأخرة للنموذج تختلف بجلاء عن الصورة التي كان عليها في مؤلفات المتقدمين. وقد أشرنا إلى إدراك عدد من الباحثين العرب والمستعربين هذا الأمر؛ إذ قرروا أن نحو سيبويه ومن تلاه مباشرة كالمبرد وابن السراج إنما هو أشبه بتحليل "المعرفة اللغوية" بحسب اصطلاح تشومسكي، أي: معرفة المتكلم لغته[١١٦]، وفصلنا ذلك أيضًا في دراسات منشورة سابقة[١١٧]. أما مؤلفات المتأخرين كالألفية وشروحها والكافية وشروحها ومؤلفات السيوطي ونحو ذلك فهي أشبه بالكتب التعليمية المدرسية منها بالكتب التي تُعنى بالتحليل اللساني الصرف. وقد حجبت هذه الصورة المتأخرة للنحو حقيقة ما كان عليه في أول عهده، وظن عامة الباحثين أن النحو قد كان منذ أول أيام ظهوره معنيًّا بتعليم العربية من لا يعلمها. فتلقوه في هذا الإطار كما يتلقون النحو المتأخر.

وقد ساعد على تكريس هذه التصورات في أذهان الدارسين على هذا النحو ما شاع بينهم وأصبح من المسلمات عن نشأة علم النحو؛ وذلك أنه إنما نشأ إما خوفًا على ألسنة الناس من اللحن باختلاط غير العرب بالعرب، وإما لتعليم الداخلين في الدين من غير العرب العربية. وهما غرضان لا بد أن ينتفيا لو تُلُقِّي النموذجان على الصورة الموصوفة هنا. وأعتقد أن العامل الذي قوّى الاعتقاد بأحد هذين الغرضين أو كليهما معًا هو مجمل المرويات التي تنوقلت في عصور متأخرة تنسب إلى أبي

---

[١١٦] انظر ما سبق في هذه الدراسة فقرة (من علوم اللسان إلى النحو والصرف).

[١١٧] انظر الغامدي، محمد ربيع: اللغة والكلام في التراث النحوي العربي (منشور في مجلة عالم الفكر، مج 34، ع 3، يناير ــ مارس 2006م) ص 69 ــ 96. و"نحو سيبويه ونحو المتأخرين" 1 / 436 وما بعدها.

الأسود الدؤلي أو إلى علي بن أبي طالب أو إلى زياد بن معاوية وضْعَ علم النحو، وتتكامل كلها في جعل الخوف على ألسنة العرب من الفساد واللحن سببًا في وضعه[١١٨].

ولا ينفصل بطبيعة الحال تلقي النموذج الصرفي عن تلقي قرينه النحوي من هذه الوجهة. إذ فُهِم علم الصرف كله بوصفه "علم الصياغة" كما انتهى إليه عند المتأخرين، لا أنه "علم الصيغ" كما كان عند المتقدمين، وذلك بعد أن تدرج به البعد التعليمي إلى أن أصبح نموذجًا يراد له أن يكون بمثابة "تعليم الصرف من لا يعلمه" على طريقة النموذج النحوي نفسها. ومن هنا ندرك السبب الحقيقي وراء عدم الالتفات إلى دخول الأبواب الكثيرة التي لم يكن لها أثر في النموذج الصرفي القديم في عصور المتأخرين فقط، وهي ـــ مع كثرتها ـــ من الوضوح بحيث لا يمكن أن تخفى على المتقدمين، كما تقدم. بل لا يخفى أن الأبواب التي دخلت في وقت متأخر لا تدخل في المفهوم المتقدم الذي انبنى عليه النموذج في أول أمره، وهو كما لا يخفى واحد من مفهومين مختلفين لعلم التصريف ذكرهما ابن جني وابن عصفور كما سبق التنويه بذلك.

لم يتنبه عامة الدارسين إذن إلى التمايز الواضح بين صورتين مختلفتين للنموذج، إحداهما: قديمة تُعنى بالأبنية وتَرُدُّ بالميزان الصرفي ما اختلفت صورته منها معتلا إلى أصله، قياسًا له على مماثله الصحيح، والأخرى: حادثة تُعنى بطرق صياغة الألفاظ كلها صحيحة ومعتلة، وتضبط قوانين الصياغة وقوانين الإعلال، وترصد أحوال تغيير بنية الكلمة مفردةً أو متصلة بأخرى. ولعل مما ساعد على غموض هذا التحول في صورة النموذج من حال إلى حال تدرج هذا الانتقال وانبناء اللاحق على السابق إلى حد أن الصورة اللاحقة يمكن عدها تطورًا للسابقة واكتمالا لنموها ونضجها. ولا بد أن نشير هنا إلى أن عدم وضوح هذا الانتقال قد أدّى بالدارسين المعاصرين الذين حاولوا الإسهام في تجديد البحث الصرفي إلى الاضطراب في الطريق الموصلة إلى التجديد. إذ لا نجد في جهود التجديد الصرفي المتعددة التي بذلها بعض المعاصرين أية محاولة للخروج عن أية صورة من الصورتين المشار إليهما، أو أية محاولة لإنشاء نموذج جديد يقوم على أسس جديدة مختلفة.

ونظرًا لأهمية الوقوف المتأنّي عند جهود التجديد الصرفي الحديثة وتقويمها؛ لتتضح رؤية الحقل الصرفي كاملا، رأينا أن نفرد لهذه الجهود دراسة تفصيلية مستقلة، نرجو أن ترى النور قريبًا. ونأمل أن تتكامل مع الدراسة الحالية في إضاءة الطريق إلى فهم علم الصرف، ومن ثم تيسير تعليمه. والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

---

[١١٨] هناك من الدارسين من نفى أن يكون النحو قد نشأ للحد من ظاهرة اللحن. انظر مقالة سعد بن حمدان الغامدي: "النحو واللحن" في موقعه على شبكة الإنترنت: (http://65.254.68.56/AlNahoWaAlLahn.htm).

المراجع:

أولا: الكتب:

- الأزهري، خالد. التصريح بمضمون التوضيح، دار الفكر (د. ت).
- الإستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، بيروت: دار الكتب العلمية (د. ت).
- الأشموني: شرح ألفية ابن مالك. ترتيب مصطفى أحمد حسين، دار الفكر (د. ت).
- أنيس، إبراهيم. من أسرار اللغة، ط 6، مكتبة الأنجلو المصرية، 1978م.
- البكوش، الطيب.التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ط 3، تونس: المطبعة العربية، 1992م.
- الجابري، محمد عابد. العقل العربي، ط 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001م.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان. الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1408هـ / 1988م.
- ــ ــ سر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هنداوي، ط 1، دمشق: دار القلم، 1985م.
- ــ ــ المنصف. تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط 1، القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، 1373هـ / 1954م.
- ابن الحاجب، جمال الدين عثمان. الشافية في علم التصريف، تحقيق حسن العثمان، ط 1، مكة المكرمة: المكتبة المكية، 1415هـ / 1995م.
- حجازي، محمود فهمي. علم اللغة العربية: مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية، القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع (د.ت).
- حسان، تمام. اللغة العربية معناها ومبناها، ط 3، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1985م.
- ــ ــ مناهج البحث في اللغة، الدار البيضاء: دار الثقافة، 1407هـ / 1986م.
- الحملاوي، أحمد. شذا العرف في فن الصرف، شرح وتحقيق يحيى محمد عبد المجيد، مكة المكرمة: دار الرسالة، 1417هـ / 1996م.
- أبو حيان الأندلسي. البحر المحيط، تحقيق صدقي محمد جميل، المكتبة التجارية (د. ت).
- دراز، طنطاوي محمد. ظاهرة الاشتقاق في اللغة العربية، القاهرة: مطبعة عابدين، 1986م.
- دوبوا، ميشال. مدخل إلى علم اجتماع العلوم، ترجمة سعود المولى، ط 1، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008م.
- الذهبي، أبو عبد الله أحمد. معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، تحقيق بشار معروف وآخرين، ط 1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1404هـ.
- الرفايعة، حسين عباس. ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي، ط 1، عمّان: دار جرير، 1426هـ / 2006م.
- السامرائي، فاضل صالح. معاني الأبنية في العربية، ط 2، عمّان: دار عمار، 1428هـ / 2007م.
- سقال، ديزيرة. الصرف وعلم الأصوات، ط 1، بيروت: دار الصداقة العربية، 1996م.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان. الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، بيروت: عالم الكتب (د. ت).

- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن. الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق عبد العال سالم مكرم، ط 1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1406هـ / 1985م.
- ـــ المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد جاد المولى وآخرين دار الفكر (د. ت).
- شاهين، توفيق محمد. أصول اللغة العربية بين الثنائية والثلاثية، ط 1، القاهرة: مكتبة وهبة، 1400هـ / 1980م.
- شاهين، عبد الصبور. المنهج الصوتي للبنية العربية: رؤية جديدة في الصرف العربي، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1400هـ / 1980م.
- الشمسان، أبو أوس إبراهيم. الإبدال إلى الهمزة وأحرف العلة في ضوء كتاب سر صناعة الإعراب لابن جني، الكويت: مجلس النشر العلمي، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، 1422 ـــ 1423هـ.
- صالح، هاشم. مدخل إلى التنوير الأوربي، ط 1، بيروت: دار الطليعة، 2005م.
- الصيمري، عبد الله بن علي. التبصرة والتذكرة، تحقيق فتحي عليّ الدين، ط 1، مكة: مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، 1402هـ.
- طرزي، فؤاد حنا. الاشتقاق ط 1، بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، 2005م.
- عبد التواب، رمضان. فصول في فقه العربية، ط 3، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1408هـ / 1987م.
- عبد الدايم، محمد عبد العزيز. نظرية الصرف العربي: دراسة في المفهوم والمنهج، الكويت: مجلس النشر العلمي، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية 21، الرسالة 158، 1421 ـــ 1422هـ.
- ـــ النظرية اللغوية في التراث، ط 1، دار السلام، 1427هـ / 2006م.
- عبد المقصود، عبد المقصود محمد. دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ط 1، بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1427هـ / 2006م.
- عبده، داود. أبحاث في اللغة العربية، بيروت: مكتبة لبنان، 1973م.
- ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن. المقرب، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، ط 1، 1392هـ / 1972م.
- ـــ الممتع في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، ط 8، بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، 1414هـ / 1994م.
- عضيمة، محمد عبد الخالق. المغني في تصريف الأفعال، ط 3، دار الحديث، 1382هـ / 1962م.
- ابن عقيل، بهاء الدين. المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق محمد كامل بركات، مكة المكرمة: مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، 1405هـ / 1995م.
- غنام، مؤمن صبري. منهج الكوفيين في الصرف، ط 1، الرياض: مكتبة الرشد، 1426هـ / 2005م.
- فرستيج، كيس. أعلام الفكر اللغوي: التقليد اللغوي العربي، ترجمة أحمد شاكر الهلابي، ط 1، دار الكتاب الجديد، 2007م.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد. كتاب العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، بيروت مؤسسة الأعلمي، 1408هـ / 1988م.
- فوكو، ميشيل. الكلمات والأشياء، ترجمة مطاع صفدي وآخرين. دار الإنماء القومي، 1989 / 1990م.
- ابن القبيصي، محمد بن أبي الوفاء. التتمة في التصريف، تحقيق محسن العميري، ط 1، مكة المكرمة: مطبوعات نادي مكة الثقافي الأدبي، 1414هـ / 1993م.

- القرالة، زيد خليل. الحركات في اللغة العربية: دراسة في التشكيل الصوتي،ط 1، إربد: عالم الكتب الحديث، 1425هـ / 2004م.
- القرني، مهدي علي. أبنية الإلحاق في الصحاح، ط 1، الرياض: مكتبة الرشد، 1420هـ.
- قصاب، وليد. التراث النقدي والبلاغي للمعتزلة حتى نهاية القرن السادس الهجري، الدوحة: دار الثقافة، 1985م.
- ابن القطاع، علي بن جعفر. أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، تحقيق أحمد عبد الدايم. القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، 1999م.
- ابن القوطية، أبو بكر محمد بن عمر، كتاب الأفعال، تحقيق علي فودة، ط 2، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1993م.
- كانتينو، جان. دروس في علم أصوات العربية، ترجمة صالح القرمادي، تونس: مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، 1966م.
- الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى. الكليات، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، ط 1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1412هـ / 1992م.
- كون، توماس. بنية الثورات العلمية، ترجمة شوقي جلال، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، ع 168، ديسمبر 1992م.
- ابن المؤدب، القاسم بن محمد. دقائق التصريف، تحقيق أحمد ناجي القيسي (وآخرين)، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، 1407هـ / 1987م.
- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله. شرح الكافية الشافية، تحقيق عبد المنعم هريدي، ط 1، مكة المكرمة: مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، 1402هـ / 1982م.
- المتولي، صبري. علم الصرف العربي: أصول البناء وقوانين التحليل، القاهرة: دار غريب، 2002م.
- ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم. لسان العرب، ط 1، بيروت: دار صادر، 1410هـ / 1990م.
- النحاس، مصطفى. مدخل إلى دراسة الصرف العربي على ضوء الدراسات اللغوية المعاصرة، ط 1، الكويت، مكتبة الفلاح، 1981م.
- هنداوي، حسن. مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة، ط 1، دمشق: دار القلم، 1409هـ / 1989م.
- ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي. شرح الملوكي، تحقيق فخر الدين قباوة، ط 1، حلب: المكتبة العربية، 1393هـ / 1973م.

ثانيًا: الرسائل العلمية:

- الزهراني، عبد الكريم صالح. رد الألفاظ إلى أصولها، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، 1417هـ / 1997م.
- العلواني، نسرين عبد الله. البحث الصرفي في الدراسات اللغوية العربية الحديثة، رسالة دكتوراه، كلية ابن رشد (التربية) جامعة بغداد، 1423هـ / 2003م.

ثالثًا: الدوريات:

- صالح، هاشم. "حول مفهوم القطيعة الإبستمولوجية"، مجلة نزوى ع 5، يناير 1996م.
- بسندي، خالد. "الصرف والتصريف وتداخل المصطلح"، مجلة جامعة الملك سعود، م 20، الآداب 2.
- الشايب، فوزي . "أثر اللغة المكتوبة في تقرير الأحكام اللغوية "، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والإنسانية، مج 2، ع 3، 1426هـ / 2005م.
- عوض، سامي، وسلوم، صفوان . "أثر المازني فيمن جاء بعده "، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، مج 27، ع 2، 2005م.
- العايد، سليمان بن إبراهيم. "احتمال الصورة اللفظية لغير وزن"، مجلة جامعة أم القرى، مج 2، ع 3، 1410هـ.
- الغامدي، محمد ربيع. "حكايات نشأة النحو"، مجلة علوم اللغة، مج 9، ع 2، 2006م.
- ـــ "اللغة والكلام في التراث النحوي العربي"، مجلة عالم الفكر، مج 34، ع 3، يناير ـــ مارس 2006م.
- المزيني، حمزة قبلان . "مكانة اللغة العربية في الدراسات المعاصرة "، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، ع 53، السنة 21، 1417 ـــ 1418هـ.

رابعًا: المواقع الألكترونية:

- سعد بن حمدان الغامدي: "النحو واللحن"، (http://65.254.68.56/AlNahoWaAlLahn.htm)